



نشرة صحفية

SC/8301

مجلس الأمن

ملخص عام ٢٠٠٤

## الإرهاب والعراق والشرق الأوسط والسودان بين القضايا بالغة الأهمية المعرضة على مجلس الأمن في عام ٢٠٠٤

أظهر مجلس الأمن في عام ٢٠٠٤، من خلال سلسلة من المناقشات والإجراءات الشاملة رمت إلى التصدي لما يتعرض له السلام والأمن الدوليان من تهديدات جديدة ومتواصلة، عزمه الوطيد على معالجة التحديات المستعصية مثل قمع التهديدات الإرهابية العالمية؛ وحماية المدنيين أثناء الصراعات المسلحة؛ وبناء صرح السلام في المجتمعات التي مزّقتها الحروب، بما في ذلك نزع سلاح المتحاربين السابقين؛ والقضاء على تقاليد الإفلات من العقاب في فترات ما بعد الحروب؛ وتقديم المساعدة في إجراء الانتخابات.

وعقد المجلس ١٨٩ اجتماعا رسميا اتخذ فيها ٥٩ قرارا وأصدر ٤٨ بيانا رئاسيا. واستُخدم حق النقض (الفيتو) ثلاث مرّات، مرة من جانب الاتحاد الروسي بشأن مسألة قبرص، ومرتين من جانب الولايات المتحدة بخصوص الشرق الأوسط.

وترأسست الأزمات في الشرق الأوسط، بما في ذلك العراق، واندلاع القتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار ودارفور، وكذلك جيوب المقاومة العديدة في أفغانستان، وتجدد التوترات العرقية في كوسوفو، بنود جدول أعمال المجلس فيما سعى جاهدا إلى تعزيز دوره المركزي في العصر المضطرب الحالي، فاستجاب للزيادة الضخمة في الطلب على حفظ السلام فيما كانت نيران الصراعات الداخلية العنيفة المستعرة تغلّف ملايين المدنيين، وتحتذب البلدان المجاورة، وتشكل تهديدات متزايدة الاتساع للسلام والأمن الدوليين.

ورفع مجلس الأمن، بمنحه الإذن بإنشاء بعثات في بوروندي وهايتي وكوت ديفوار والسودان، مجموع عدد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مختلف أرجاء العالم إلى ١٦ عملية. وحرصا من المجلس على معالجة المشاكل التي تواجه دولاً فاشلة أو في طريقها إلى الفشل والحيلولة دون عودتها إلى الصراع من جديد، أوجد بعثات ذات طابع متعدد الأبعاد

وكانت قضية الشرق الأوسط، وهي أكثر التحديات الدبلوماسية في نصف القرن الماضي استعصاء على الحل، الشغل الشاغل للمجلس بصورة خاصة. ولم يطرأ أي تغيير على تقييمات الحالة بين الفلسطينيين والإسرائيليين من شهر إلى آخر، وظل الرأي السائد الذي أعرب عنه كبار المسؤولين في الأمانة العامة إلى المجلس يتمثل في أن كلا من الجانبين لا يبذل من جهته أي جهد لوضع حد لسفك الدماء وحث الخطى على الدرب المؤدي إلى السلام. وطغى اعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ عن سحب العسكرين والمستوطنات من قطاع غزة على جلسات الإحاطة الإعلامية لأعضاء المجلس، مثله مثل وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في تشرين الثاني/نوفمبر. ومع اقتراب نهاية العام، حفز ما سمي عهد ما بعد عرفات والانتخابات المرتقبة في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لاختيار رئيس جديد للسلطة الفلسطينية، إجراء تحليل جديد للحالة.

وشكّل الاضطراب المتنامي في العراق والزيادة الكبيرة المفاجئة في الهجمات المتزايدة الوحشية في بغداد والمدن الأخرى في بداية شهر نيسان/أبريل خلفية صعبة لبعض التطورات السياسية، بما في ذلك إنشاء حكومة مؤقتة وتشكيل لجنة انتخابية وطنية مستقلة وكذلك تسليم السيادة في ٣٠ حزيران/يونيه للحكومة العراقية المؤقتة. وبعد مضي سنة واحدة على إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق، مدد مجلس الأمن ولايتها في آب/أغسطس، في أعقاب توصية من الأمين العام بأن تنفذ البعثة هذه الولاية "حسبما تسمح به الظروف".

وشدّد الأمين العام في تقاريره إلى المجلس على أن أمن الموظفين يظل العامل الغلاب الذي يقيد كل أنشطة الأمم المتحدة في العراق، وعلى أن المنظمة ستظل، في المستقبل المنظور، هدفاً ثميناً للغاية لهجوم يكون له وقع مؤثر. وبما أن حالة الأمن لم تتحسن منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، فقد تم نشر البعثة مؤقتاً في الأردن وقبرص والكويت. ومع ذلك، ظلت الأمم المتحدة مشتركة اشتراكاً نشطاً في العملية السياسية الانتقالية هناك. وفي نهاية السنة، وقبل عدة أسابيع فقط من إجراء الانتخابات، أعلن الأمين العام عن نيّته المضي في إجراء مزيد من التوسع في وجود عملية الأمم المتحدة في العراق تنفيذاً للولاية الممنوحة من المجلس في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه.

وكرّس المجلس أكثر من ثلث اجتماعاته للحالات الناشئة في أفريقيا، وعمل جاهداً على مجازاة الطابع الدائم التطور للصراعات الدائرة في القارة والتخفيف من آثارها. فقد اندلع تمرد مسلّح في دارفور في غرب السودان أدى رد الحكومة عليه إلى إغراق تلك المنطقة

وفي أيلول/سبتمبر، أعرب المجلس عن قلقه إزاء عدم قيام الحكومة بالوفاء التام بالتزاماتها بحماية المدنيين في دارفور، وقال إنه سوف يدرس إمكانية فرض عقوبات على قطاع النفط السوداني. وطلب أيضا من الأمين العام أن يحقق فورا في التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور وأن يبت فيما إذا كانت أعمال إبادة جماعية قد جرت هناك. وعيّن الأمين العام لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء لهذه الغاية وطلب إليها أن تقدم إليه تقريرا في غضون ٩٠ يوما من بدء أعمالها (وصلت إلى السودان في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر) أي في أوائل عام ٢٠٠٥.

وأخذ المجلس علما أثناء نظره في الحالة في أفغانستان بإجراء أول انتخابات رئاسية من نوعها في ذلك البلد في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. ومقابل خلفية من التهديدات من المتطرفين وصعوبة ووعورة طبيعة الأرض، وحالة الطقس المعاكسة، انتُخب حميد كرزائي رئيسا للبلد. وقد اعتبر المجلس أن لهذا الانتخاب أهمية تاريخية. وبعد ذلك بأيام قليلة قدم المجلس تهانیه للملايين الناخبين الأفغانيين الذين أظهروا التزامهم بالديمقراطية باشتراكهم في أول عملية انتخابية شعبية لرئيس دولتهم. وقد تقرر أن تُجرى الانتخابات البرلمانية في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

وفي أعقاب عدد من الهجمات الإرهابية، أبرزها في العاصمة الإسبانية مدريد في آذار/مارس وفي بسلان بالاتحاد الروسي في أيلول/سبتمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أدان فيه بأقوى العبارات كل الأعمال الإرهابية بوصفها من أخطر التهديدات للسلام. ورأى المجلس أنه ليس هناك ما يمكن أن يرر هذه الأعمال الإجرامية - سواء كان دافعها سياسيا أو فلسفيا أو عقائديا أو عنصريا أو عرقيا أو دينيا في طابعه - وشكّل فريقا عاملا لوضع تدابير عملية تُفرض على أي شخص يشترك في أنشطة إرهابية أو تكون له رابطة بها، خلاف الأشخاص الذين تسميهم لجنة العقوبات المعنية بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان والتي تعرف اختصارا باسم لجنة ١٢٦٧.

وقدم فريق الرصد الذي يوجه عمل لجنة ١٢٦٧ - وتعرف رسميا باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان ومَن

وتحتل لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس مكان الصدارة في جهود المنظمة الرامية إلى دحر الإرهاب الدولي وهزيمته وقد تم تعزيزها بإنشاء المديرية التوجيهية للجنة مكافحة الإرهاب. وتسعى هذه المديرية التنفيذية، منذ بدأت أعمالها في حزيران/يونيه، إلى مضاعفة الجهود للمساعدة في تزويد الدول الأعضاء بالأدوات القانونية والإدارية اللازمة لمجابهة التهديد المائل في الإرهاب. وعُقدت مناقشة مفتوحة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، شارك فيها ٤٠ متحدثًا، أدت إلى تلاوة بيان للمجلس يشجع لجنة مكافحة الإرهاب المنشطة على مواصلة عملها الجاري ويؤكد من جديد أن أعمال الإرهاب هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، بغض النظر عن الدافع إليها، وأينما ارتُكبت وأيا كان مرتكبها.

وفيما يلي ملخصات للأنشطة الرئيسية للمجلس في عام ٢٠٠٤.

## الشرق الأوسط

### إسرائيل/فلسطين

هيمنت على جلسات الإحاطة الإعلامية الشهرية المقدمة إلى أعضاء المجلس عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، من كبار موظفي الأمانة العامة، التقارير عن استمرار أعمال العنف والمعاناة في الجانبين، وكذلك إعلان رئيس وزراء إسرائيل آرييل شارون عن عزمه سحب العسكرين والمستوطنات من قطاع غزة حيث تسيطر إسرائيل على قرابة ٤٠ في المائة من الأرض. وحفزت وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر والانتخابات التي تقرر عقدها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لاختيار رئيس جديد للسلطة الفلسطينية، على إجراء تحليل جديد للحالة في سياق ما سُمي بعهد ما بعد عرفات.

وعلم المجلس، من أول إحاطتين قُدمتا في السنة، أن ”النافذة الضيقة من الفرصة“ التي ذُكرت في نهاية عام ٢٠٠٣ لم تتوسع وأن العملية السلمية ما زالت في طريق مسدود. وقد حَيّم على النظرة الإيجابية الحذرة للحالة واقع مكرب تمثل في مقتل ٦٥ فلسطينياً و ١١ إسرائيلياً خلال الشهر الفاصل بين الإحاطتين، كما أن ١٠.٠٠٠ شخص فقدوا منازلهم منذ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بالانسحاب من قطاع غزة، لُفت الانتباه إلى رأي الأمين العام بأن الانسحاب يجب أن يُنظر إليه باعتباره خطوة أولى يتعين اتخاذها في إطار خارطة الطريق وكجزء من مسعى تعاوني تشترك فيه إسرائيل والسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي.

[وخارطة الطريق عبارة عن خطة قائمة على الأداء ومدفوعة بالأهداف، لها مراحل واضحة، وحدود زمنية، ومواعيد مستهدفة، ترمي إلى حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧. وقد وضع هذه الخارطة ”الرباعي“ المؤلف من الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وسُلمت رسمياً إلى الطرفين في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣]

ومع أن شهر آذار/مارس شهد ازدياد العنف والوفيات والمعاناة، إلا أن الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، دانييلو تورك، أخبر المجلس في ١٨ آذار/مارس أن ”نافذة صغيرة من الفرصة“ لا تزال قائمة لإعادة بدء العملية السلمية. وحث الحكومة الإسرائيلية على تقديم جدول زمني لانسحابها من قطاع غزة، وذكر في الوقت ذاته أنه منذ الإحاطة الإعلامية السابقة في شباط/فبراير، أودى الصراع بحياة ١٠١ شخص آخر، بينهم ٨٠ فلسطينياً و ٢١ إسرائيلياً، فارتفع بذلك مجموع عدد الوفيات منذ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠ إلى ٣٢٤٥ فلسطينياً و ٩٤٦ إسرائيلياً.

وفي ٢٣ آذار/مارس، وفي أعقاب قيام إسرائيل باغتيال الشيخ أحمد ياسين زعيم حركة حماس، الذي سبقه تفجير انتحاري في ميناء أسدود الإسرائيلي، عقد المجلس مناقشة مفتوحة اشترك فيها ٤١ متكلماً أدان معظمهم عملية الاغتيال وتحدثوا عن مضاعفاتها. ووصف المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة هذه العملية بأنها جريمة حرب جديدة ترتكبها إسرائيل وقال إن السياسات الإسرائيلية ليست محاولة لمناهضة الإرهاب بل هي تحريض عليه في منطقة الشرق الأوسط وخارجها. وأشار ممثل إسرائيل إلى أن حكومته لن تتفاوض في النهار وتقرر موتها في الليل، وقال إن أمام الزعامة الفلسطينية الخيار إما أن تستمر ”في التحالف مع الإرهابيين والطغاة“ أو أن تثبت للعالم أنها مستعدة لتحمل مسؤولياتها بإقامة مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق شعبه وجيرانه.

وبعد ذلك بيومين، في ٢٥ آذار/مارس، لم ينجح المجلس في اتخاذ قرار كان من شأنه أن يدين الإعدام الذي يتم خارج نطاق القضاء، ويدعو إلى الوقف التام لكل هذه الممارسات. ورغم حصول مشروع القرار الذي طرحته الجزائر وليبيا على ١١ صوتاً مؤيداً، مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت (ألمانيا ورومانيا والمملكة المتحدة)، فقد هُزم بسبب معارضة عضو دائم واحد (الولايات المتحدة). وقبل التصويت قال ممثل الولايات المتحدة إن النص لا يذكر شيئاً عن الفظائع الإرهابية التي ترتكبها حركة حماس ولا يمثل وقائع الصراع أو يدعم أهداف السلام والأمن في المنطقة. وأعرب عن انزعاجه العميق بسبب حادث الاغتيال الذي يصعد التوترات في المنطقة ولكنه أضاف إن مجلس الأمن لا يفعل شيئاً للمساهمة في تسوية سلمية عندما يدين أفعال جانب واحد ويغض الطرف عن كل شيء آخر يحدث في المنطقة. ووافق ممثلو ألمانيا ورومانيا والمملكة المتحدة على أن النص غير متوازن.

وعقد المجلس مناقشة مفتوحة أخرى، في ١٩ نيسان/أبريل، في أعقاب قيام إسرائيل بعملية اغتيال أخرى استهدفت الدكتور عبد العزيز الرنتيسي وهو زعيم آخر لحركة حماس كان قد انتُخب في ٢٤ آذار/مارس ليخلف الشيخ أحمد ياسين.

وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمها تيرجي رويد - لارسن المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، في ٢٣ نيسان/أبريل، كان من رأيه أن الصراع بلغ منعطفاً حاسماً ومنطويماً على احتمالات التطور، وقال إنه إذا نُفذ الانسحاب من قطاع غزة بطريقة صحيحة، أمكن أن يؤذن بزوغ عهد جديد من صنع السلام. أما إذا نُفذت بطريقة خاطئة، فإنه سيؤدي إلى مزيد من العنف بل ويحتمل أن يصل بالحالة إلى حضيض جديد في "السجل الكئيب" لتاريخ المأساة الفلسطينية - الإسرائيلية. وسوف يشكل ما يختاره الجانبان الآن مستقبل السلام في الشرق الأوسط لسنوات قادمة.

وفي ١٩ أيار/مايو، بعد قيام قوات الاحتلال الإسرائيلية بقتل عدد من المدنيين الفلسطينيين، وبينهم أطفال، وهدم المنازل في مخيم اللاجئين في رفح، وما أعلنت عنه تلك القوات من إلحاق مزيد من الدمار في رفح، أعرب المجلس عن قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية للفلسطينيين الذين أصبحوا مشردين دون مأوى في منطقة رفح وطالب إسرائيل باحترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، ولا سيما الالتزام بعدم القيام بهدم المنازل.

واتخذ المجلس القرار ١٥٤٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٩ أيار/مايو، الذي أعاد فيه المجلس تأكيد دعمه لخارطة الطريق، وذلك بأغلبية ١٤ صوتاً مؤيداً مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد (الولايات المتحدة) عن التصويت. وقال ممثل الولايات المتحدة، الذي أخبر المجلس إن حكومته قد حثت الحكومة الإسرائيلية على ممارسة أقصى قدر من الانضباط، إن الإرهابيين

وبعد ذلك بيومين، أي في ٢١ أيار/مايو، أعرب كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية عن الأسف لاضطراره إلى تقديم تقرير حزين تملؤه أخبار الوفيات والدمار والبؤس البشري. وقال إن الإحصاءات كثيفة من حيث أعداد القتلى والمصابين في الجانبين، وأن الجيش الإسرائيلي هدم مئات من منازل الفلسطينيين في انتهاك لالتزاماته الدولية، وأن الأوضاع الاقتصادية تتردى بينما بلغت الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية، رغم استقرارها، مستوى متدنيا للغاية، مع وجود بوادر تنم عن إرهاب الجهات المانحة، وأن الأزمة المستعصية لا تزال مهيمنة من الناحية السياسية. وأضاف أن هناك طريقا أفضل تتمثل في خارطة الطريق التي وإن لم تكن جديدة، فهي صالحة وقابلة للتنفيذ بمجرد أن تتحلى الزعامة في الجانبين بالرؤية والشجاعة للشروع بحسن نية وتصميم في اتباعها حتى نهايتها.

وأظهرت الإحاطات الإعلامية بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر مجموعة ظروف مشابهة، حيث أعلن السيد برندرغاست في حزيران/يونيه أنه رغم السوء الذي تتسم به الحالة فإن من الممكن أن تتردى أكثر من ذلك وأن الذين ينتظرون ضمانات للبدء في التحرك صوب إحلال السلام سوف يطول انتظارهم. وفي تموز/يوليه أبلغ السيد رويد - لارسن أنه لم يتم إحراز أي تقدم ملموس نحو تنفيذ خارطة الطريق ودعا الأطراف إلى أن تيسر القيام بالمهمة البالغة الأهمية المتمثلة في الانسحاب من قطاع غزة. وقال مخاطبا المجتمع العالمي إن هناك خيارين فقط: "إما أن نعمل طوال الوقت بصبر ودأب للبحث عن طريق للخروج من هذا الصراع، أو أن نجلس ونشاهد مزيدا من الناس يترفون دما. والأمر متروك لكل منا أن ينتقي خياره".

وبالمثل، ذكر السيد برندرغاست في آب/أغسطس أنه لم يتم إحراز أي تقدم ملموس صوب استئناف العملية السلمية. ووصف شهر أيلول/سبتمبر بأنه "شهر سيء في الشرق الأوسط" مشيرا إلى زيادة ملحوظة في عدد الإصابات في الجانبين، وإلى استئناف التفجيرات الانتحارية، وإلى عدم وجود أي خبر جيد ينقله إلى المجلس عن تنفيذ خارطة الطريق. وقال إنه خيم على الأسابيع الخمسة الماضية خبر حدوث أول تفجير انتحاري رئيسي منذ شهر آذار/مارس، وكذلك أخبار قيام إسرائيل بعدد من العمليات والإغارات والأعمال التدميرية العسكرية. وأضاف أن بين دواعي القلق الأخرى كذلك تصريح رئيس الوزراء شارون بأن إسرائيل لن تتبع خارطة الطريق وأنها قد تبقى في الضفة الغربية بعد الانسحاب من غزة بوقت طويل.

وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وفي أعقاب تصعيد لأعمال العنف المميتة في قطاع غزة، عقد المجلس اجتماعا طارئا، بناء على طلب قدمه الوفد الجزائري نيابة عن الدول العربية. وحذر ممثل الجزائر من أن استخدام القوة الغاشمة سيظل مستمرا لأن إسرائيل وعدت بإنزال مزيد من الموت والدمار تضيفه إلى ما يعانيه السكان المدنيون فعلا من آلام. وادعى ممثل إسرائيل أن المجلس هب إلى العمل لا بسبب قتل الأطفال بل دفاعا عنهم، وحث المجلس على الوقوف إلى جانب الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني وإلى تذكير الجانب الفلسطيني بأن الدرب إلى السلام والأمن يكمن في إنهاء الإرهاب والبدء في الإصلاح.

وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر هُزم مشروع كان من شأنه أن يطالب بإنهاء الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة بسبب التصويت السلبي من الولايات المتحدة. وقد صوت في صالح المشروع أحد عشر عضوا وامتنع ٣ أعضاء عن التصويت (ألمانيا ورومانيا والمملكة المتحدة). وقال ممثل الولايات المتحدة إن النص "مخادع بصورة خطيرة" بسبب ما لم يذكره. وقال إنه عندما "تتحزب" بقية دول العالم ضد إسرائيل وتسكت على الإرهاب، لا يؤدي ذلك إلى دفع قضية السلام.

وذكر السيد برندرغاست في الإحاطة الإعلامية العادية التي قدمها في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر أنه يؤلمه ألا يكون لديه أي نبأ إيجابي يبلغه عن الحالة مع وجود الكثير من التطورات السلبية. ووصف الإحصائيات بأنها مرعبة وقال إنه خلال شهر ونيف قُتل ٢٠٦ من الفلسطينيين و ١٣ إسرائيليا وأن قرابة ١٠٣٣ فلسطينيا و ٦٢ إسرائيليا أصيبوا بجراح. أما عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا منذ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠ فقد وصل الآن إلى ٣٨٣٨ شخصا وأن مجموع قتلى الإسرائيليين بلغ ٩٧٢. ولاحظ أنه حتى مجرد الجديث عن عملية السلام يبدو وكأنه يحمل المرء بعيدا عن الواقع الراهن.

وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن السيد روي د - لارسن أن هذه الإحاطة الإعلامية ستكون آخر إحاطة يقدمها بوصفه المنسق الخاص لعملية السلام والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. وقال متحدثا عن معارضي السلام في الشرق الأوسط "إن الوقت قد حان لانتزاع السيطرة من أيديهم وتولي زمام الأمور، فالحاجة إلى العمل واضحة وضوح الشمس" وأكد أن وفاة الرئيس عرفات كانت إيذانا بانتهاء عهد، وحث كلا من الإسرائيليين والفلسطينيين، وكذلك أصدقاء الشعبين في كل أرجاء العالم على بذل جهود أكبر من أجل أن يحققوا للشعب الفلسطيني سلميا حقه في تقرير المصير.

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أكد السيد برنדרغاست، أنه فُتحت مرة أخرى نافذة تتيح فرصة لإحياء العملية السلمية، وحث المجتمع الدولي على تشجيع الطرفين على المثابرة في مسيرتهما على ”الطريق الضيق والصعب“ المؤدي إلى سلام عادل ودائم وشامل. وقال إنه يبدو أن الجانبين قد أدركا إمكانات التغيير المتأصلة في الحالة الراهنة، فقد هبطت نسبة التأييد في صفوف الشعب الفلسطيني لأعمال العنف والإرهاب الموجهة ضد الإسرائيليين هبوطا كبيرا وانعكست نفس صورة التفاؤل والأمل التي سادت صفوف الشعب الفلسطيني في الجانب الإسرائيلي أيضا.

ولاحظ أن استطلاعا للرأي العام الفلسطيني أظهر أنه لأول مرة منذ شهر أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠، تعارض غالبية من الشعب الفلسطيني أعمال العنف الموجهة ضد الإسرائيليين. وعلى النقيض من الاستطلاعات السابقة وجد هذا الاستطلاع أن الفلسطينيين أخذوا يتطلعون مرة أخرى إلى المستقبل بأمل. وعلى الجانب الإسرائيلي، أظهر أحدث مؤشر للسلام أن ٧٠ في المائة من عامة اليهود الإسرائيليين أصبحوا أكثر تفاؤلا إزاء فرص السلام مع الفلسطينيين وأن غالبية واضحة تبلغ نسبتها ٧٥ في المائة تحبذ استئناف المحادثات. كما أن العديد من الإسرائيليين يعتقدون أن الزعامة الفلسطينية الحالية تعالج شؤون السلطة الفلسطينية معالجة إيجابية.

#### إسرائيل/لبنان

مدد المجلس مرتين ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر كل مرة، كان أحدثها بموجب القرار ١٥٥٣ (٢٠٠٤)، الذي اتخذ بالإجماع بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه. وكان الأمين العام قد حذر في تقريره إلى المجلس عن الحالة وفي الإضافة إلى تقريره المؤرخين في ٢١ تموز/يوليه (الوثيقتان S/2004/572 و Add.1) من ارتفاع حدة التوترات على ”الخط الأزرق“ أو خط الانسحاب بين إسرائيل ولبنان، وأوصى بتمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. كما أبلغ عن اشتباكات جارية وحذر من أنه ”لا يزال هناك خطر كبير من أن تتصاعد هذه الأعمال العدائية وتجرف الطرفين في صراع“.

#### لبنان

بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر، أعلن المجلس تأييده لإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في لبنان وفقا للقواعد الدستورية اللبنانية الموضوعة بدون تدخل أو نفوذ أجنبي، ودعا في هذا الصدد إلى انسحاب كل القوات الأجنبية المتبقية في ذلك البلد. وجاء ذلك في قرار اتخذته المجلس بأغلبية ٩ أصوات (إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، بنن، رومانيا، شيلي، فرنسا، المملكة

المتحدة، الولايات المتحدة) مقابل لا شيء وامتناع ٦ أعضاء عن التصويت (الاتحاد الروسي، باكستان، البرازيل، الجزائر، الصين، الفلبين) وهو القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) الذي أكد من جديد دعوته إلى احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي احتراماً دقيقاً تحت السلطة الوحيدة والخالصة لحكومة لبنان في كل أرجاء البلد.

وقد قُوبِلَ القرار بنقد لاذع من أمين عام وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية، السيد محمد عيسى، الذي قال إن سوريا الصديقة ساعدت بلده في الحفاظ على استقراره وأمنه. وأضاف أن القوات السورية نُشرت وأعيد وزعها في البلد بناء على طلب لبنان وأنها ساهمت في ردع ردود الفعل الجذرية النابعة من الأعمال الإسرائيلية البغيضة. وشدد على أن المسألة المتصلة بالانتخابات الرئاسية المقبلة هي مسألة "داخلية محضة".

وأكد ممثلاً فرنسا والولايات المتحدة، اللذان قدم وفدهما النص، أن الإجراءات السورية في الأسبوع السابق جعلت مبدأ إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة مدعاة للسخرية من خلال فرض الحكومة السورية لإرادتها السياسية على لبنان وحمل مجلس الوزراء ومجلس النواب على تعديل الدستور وبالتالي تمديد فترة الرئيس الحالي ثلاث سنوات. وذكر أن التدخل الخطير المستمر في الحياة السياسية للبنان قد يسبب تراجعاً عن الأهداف التي دأب المجتمع الدولي على إعادة تأكيدها.

ومن بين الذين امتنعوا عن التصويت، قال ممثل باكستان إن القرار لا يتماشى مع وظائف المجلس ومسؤولياته. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يوجد أي دليل على أي تهديد عاجل للسلام ولم ترد أي شكوى من البلد الذي يتظاهر القرار بدعم سيادته واستقراره.

وبتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، وفي أعقاب تقرير من الأمين العام يبين أن القرار لم ينفذ بعد (الوثيقة S/2004/777) يحمل تاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر، أعاد المجلس تأكيد دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي ولاحظ بقلق أنه لم يتم تنفيذ المتطلبات الواردة في القرار ١٥٥٩.

إسرائيل/سوريا

مُدَّت ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك مرتين عن طريق قرارات اتخذها المجلس بالإجماع ورافقهما بيان رئاسي أعلن فيه المجلس أنه متفق تماماً مع رأي الأمين العام بأن "الحالة... تتسم بدرجة عالية من التوتر ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تتناول كل جوانب مشكلة الشرق الأوسط، وإلى أن يتم ذلك". وكان أحدث تمديد في ١٥ كانون الأول/ديسمبر وقد مدد ولاية القوة حتى ٣٠ حزيران/يونيه

٢٠٠٥. وتشرف قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على الهدنة وفض الاشتباك بين إسرائيل وسوريا منذ عام ١٩٧٤.

## العراق

بدأ نظير مجلس الأمن في موضوع الحالة في العراق في ٢٤ شباط/فبراير بإحاطة إعلامية قدمها ممثلا المملكة المتحدة والولايات المتحدة نيابة عن سلطة التحالف المؤقتة. وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أنه رغم أن التقدم المحرز لم يكن سريعا بالقدر المطلوب، فإن هناك ما يدعو إلى الأمل بالنسبة إلى العراق فيما هو يستعد لانتقال السيادة في ٣٠ حزيران/يونيه إلى حكومة عراقية. ثم أبرز المنجزات الرئيسية منذ آخر إحاطة قدمها قبل ثلاثة أشهر، بما في ذلك قرب الانتهاء من وضع مشروع القانون الإداري الانتقالي، وإلقاء القبض على صدام حسين الذي سيقدم إلى المحاكمة عن الجرائم التي ارتكبها ضد الشعب العراقي والإنسانية.

وفي إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد الهادي عنابي، في ٢٤ آذار/مارس، أعلن عن بلوغ واحد من آخر المعايير الرئيسية - فقد تم تحديد موعد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وقال إنه بغية تزويد الحكومة الجديدة بالأدوات الأساسية للحكم الفعال، سيلزم إحراز مزيد من التقدم في إصلاح قطاع الأمن. وحذر من أنه بدون تحقيق قدر كبير من نزع السلاح، لن يكون ممكنا القيام باختيار سياسي أصيل، الأمر الذي تتطلبه مصداقية أي انتخابات.

وإزاء خلفية من الاضطراب المتزايد عمقا في بغداد والموجة المفاجئة من الهجمات العنيفة المتسمة بمزيد من الوحشية التي اجتاحت المدن والبلدات العراقية المتناثرة منذ أوائل نيسان/أبريل، قال ممثل الولايات المتحدة في ١٦ نيسان/أبريل إن القوة المتعددة الجنسيات لا تزال ملتزمة بإيجاد عراق ديمقراطي وسلمي ومستقر وسوف تظل صامدة في وجه التهديد المتواصل الذي تشكله قوات المتمردين وأتباع النظام السابق والإرهابيين الذين تسللوا إلى داخل البلد من الخارج.

وفي ٢٧ نيسان/أبريل أبلغ المستشار الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، المجلس أن العديد من العراقيين حبذوا قيام حكومة انتقالية جديدة واقترحوا عقد مؤتمر وطني لبدء حوار وطني حقيقي بشأن التحديات التي يواجهها العراق. ومن بين هذه التحديات حالة الأمن التي لا تزال "مقلقة إلى أبعد حد". وقال السيد الإبراهيمي إن مناخا من التوتر الشديد والقلق البالغ يسود العراق بسبب حصار الفلوجة وتمرد جيش المهدي في جنوب البلد، والزيادة العامة في أعمال العنف. وكان مجلس الحكم العراقي وسلطة التحالف المؤقتة

قد طلبا في ١٧ آذار/مارس مساعدة الأمم المتحدة في تشكيل حكومة مؤقتة تُنقل إليها السيادة في حزيران/يونيه، وفي الإعداد لانتخابات مباشرة تعقد قبل نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وفي أعقاب الإحاطة الإعلامية المقدمة من السيد الإبراهيمي، أصدر المجلس بيانا رئاسيا يعرب عن دعم قوي لجهوده ويرحب بالأفكار التي عرضها مؤقتا كأساس لتشكيل حكومة انتقالية.

وفي آخر إحاطة إعلامية عادية قدمها ممثل الولايات المتحدة في ١٩ أيار/مايو، نيابة عن سلطة التحالف المؤقتة، قبل تسليم السيادة إلى العراق، قال إن ٣٠ حزيران/يونيه سوف يمثل خطوة ذات أهمية حيوية نحو تحقيق هدف قيام عراق مستقل ومستقر. وشدد على أن الكفاح ضد الإرهاب وفي سبيل أمن العراق واستقراره هو كفاح مشترك، وحث المجتمع الدولي على المشاركة في العمل الهام المتمثل في توسيع قوات الأمن العراقية. وأضاف أن من شأن ذلك أن ييسر عودة موظفي الأمم المتحدة إلى العراق وبمكّن الأمم المتحدة من مواصلة دورها الحيوي في مساعدة العراقيين في التحضير للانتخابات. أما فيما يتعلق بإساءة معاملة المحتجزين العراقيين في سجن "أبو غريب"، فقال إن بلده يشارك ببقية العالم امتعاضه وذهوله.

وقدم وزير الخارجية العراقية المعين حديثا، هوشيار زيباري، إحاطة إعلامية تاريخية للمجلس في ٣ حزيران/يونيه سعيا وراء صدور "قرار جديد لا غموض فيه" من المجلس يؤكد نقل السيادة الكاملة إلى الشعب العراقي وممثليه. وطلب من المجلس أن يؤيد الحكومة المؤقتة ويعرب عن دعمه للعملية السياسية الجارية وأن يسلم بحاجة العراق إلى استمرار وجود قوة متعددة الجنسيات في شراكة مع السلطات العراقية الجديدة.

وفي ٧ حزيران/يونيه، أطلع السيد الإبراهيمي المجلس على أنه بعد عملية طويلة ومعقدة وحساسة، في ظل ظروف تقل عن الظروف المثلى، أصبح لدى العراق مؤسستان أهميتهما أساسية للمرحلة التالية وهما - حكومة مؤقتة ولجنة وطنية مستقلة للانتخابات. وقال إن الحكومة المؤقتة تلقي قبولا من الشعب العراقي بصورة عامة. ومع أن هناك رغبة عارمة في تسلم حكومة منتخبة زمام الأمور من سلطة التحالف المؤقتة، غير أن التقييم التقني خلص إلى أن الظروف اللازم توافرها لحدوث ذلك قبل ٣٠ حزيران/يونيه غير موجودة. ولم يكن تأجيل موعد إنهاء الاحتلال مجال خيار.

وفي اليوم التالي، توحدت آراء المجلس على قرار بشأن العراق أيد تشكيل الحكومة المؤقتة وإجراء انتخابات ديمقراطية بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ورحب المجلس بإنهاء

الاحتلال في ٣٠ حزيران/يونيه وبت في مركز القوة المتعددة الجنسيات وعلاقتها بالحكومة العراقية، وكذلك في دور الأمم المتحدة في الوضع السياسي الانتقالي. ومن بين الأحكام العديدة المتعلقة بالقوة المتعددة الجنسيات، حكم يقرر المجلس فيه أن القوة ينبغي أن تتمتع بسلطة "اتخاذ كل التدابير اللازمة" للمساهمة في حفظ الأمن والاستقرار في العراق وفقا للرسالتين الموجهتين إلى رئيس المجلس من رئيس وزراء الحكومة المؤقتة إياد علاوي ومن وزير خارجية الولايات المتحدة كولين باول.

ومدد المجلس، في ١٢ آب/أغسطس، ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق لفترة ١٢ شهرا، من خلال اتخاذه بإجماع الأصوات القرار ١٥٥٧ (٢٠٠٤). كما أعرب عن عزمه استعراض ولاية البعثة بعد سنة أو أقل، إذا طلبت ذلك حكومة العراق. (وكانت البعثة قد أنشئت مبدئيا بموجب القرار ١٥٠٠ (٢٠٠٣) لمدة سنة لدعم الأمين العام في أداء مهمته. بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، ولتوحيد أنشطة الأمم المتحدة في العراق. وقد بدأت البعثة عملياتها في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بقوة قوامها الموافق عليه أكثر من ٣٠٠ موظف مدني دولي ووطني).

وأدى الممثل الخاص الجديد للأمين العام في العراق، أشرف جيهانغير قاضي، بأول إحاطة إعلامية رسمية منه لأعضاء المجلس في ١٤ أيلول/سبتمبر، فقال إنه مع وزع بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق، أخذ "العلم الأزرق" يرفرف مرة أخرى في سماء العراق، بيد أنه نظرا إلى الحالة الأمنية الراهنة لا مناص من أن يكون وطؤها خفيفا. ومع ذلك، فإن البعثة ملتزمة بتقديم الدعم النشط للجنة الانتخابات العراقية. غير أن الظروف التي تكون سائدة، بما في ذلك البيئة الأمنية، هي التي تحدد مدى نشاط البعثة وحجمه.

وبغية التوسع في ملاك موظفي البعثة وأنشطتها في العراق، رحب المجلس بالترتيبات التي اقترحتها الأمين العام من أجل إيجاد هيكل أممي متكامل للأمم المتحدة وبعثتها هناك، وحث الدول الأعضاء على الاستجابة بصورة إيجابية بتقديم التبرعات والمساهمات.

وأيد المجلس، بموافقه على رسالة من الأمين العام بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - إنشاء صندوق استئماني لدعم قوة لحماية الأمم المتحدة في العراق. (وكان قرار المجلس ١٥٤٦ (٢٠٠٤) قد أعرب عن عزم المجلس على إنشاء "كيان متميز تحت قيادة موحدة" لتوفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق).

وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أطلع الممثل الخاص للأمين العام، السيد قاضي، المجلس في إحاطة إعلامية على أنه إزاء خلفية من الحالة الأمنية العامة الصعبة ومن الرأي العام المستقطب، سوف تمثل الانتخابات المقبلة اختبارا للنظام السياسي الجديد في العراق وللعملية

الانتقالية الجارية. وقال إن مما له أهمية حرجة أن توفر الانتخابات فرصة للإعراب عن الرأي السياسي العراقي بكل أشكاله وألوانه وميوله. ورغم أن العنف، ومعظمه ذو طابع يتسم بالمبالغة في الوحشية والعشوائية، يعطل جزءا هاما من البلد، فإنه مقتنع بأن معظم العراقيين يمتنون هذا العنف ويطالبون بمخرج من هذه الحالة عن طريق إنشاء حكومة تتمتع بموافقة غالبية العراقيين.

وأصر ممثل العراق على أن قلة من القضايا التي يواجهها العراق تبدو أضخم من الانتخابات المقبلة. وقال إن أي خطر للانتخابات ومصداقيتها وشمولها لن يأتي على الأرجح من مقاطعتها بل من حملة العنف والتخويف. ورغم ترحيبه بالقرار الأخير الذي اتخذته الأمين العام بزيادة عدد العاملين في الانتخابات في العراق، قال إن هذه الزيادة لن تكون كافية. وتساءل عن الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تؤدي "الدور القيادي" الذي كلفها به القرار ١٥٤٦ إذا ظلت معزولة إلى حد كبير عن العراقيين. وشدد على أنه ينبغي ألا تستعمل عبارة "وفق ما تسمح به الظروف" لتبرير وجود غير كاف على الأرض في العراق.

### برنامج "النفط مقابل الغذاء"

في ٢١ نيسان/أبريل، أعرب المجلس عن رغبته في أن يجري تحقيقا كاملا ونزيها في جهود الحكومة العراقية السابقة لتفادي أحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرارات اللاحقة عن طريق جملة أمور، منها الرشوة، واسترداد جزء من الثمن، وفرض الرسوم الزائدة على مبيعات النفط، والمدفوعات غير المشروعة فيما يتعلق بمشتريات البضائع الإنسانية، ورحب بقيام الأمين العام بتعيين لجنة تحقيق مستقلة رفيعة المستوى للتحقيق في المسألة.

واتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٥٣٨ (٢٠٠٤) ودعا سلطة التحالف المؤقتة والعراق وكل الدول الأعضاء الأخرى، بما في ذلك سلطاتها التنظيمية الوطنية، إلى التعاون الكامل مع اللجنة.

وأعضاء لجنة التحقيق هم: بول فولكر، الرئيس السابق لمصرف الاحتياطي الاتحادي بالولايات المتحدة، ومارك بيث من سويسرا، وهو خبير في شؤون غسل الأموال في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وريتشارد غولدستون من جنوب أفريقيا، المدعي العام السابق للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورواندا.

وبرنامج النفط مقابل الغذاء الذي بدأ عام ١٩٩٦ يسمح للعراق بأن يستخدم جزءا من إيراداته النفطية لشراء مواد الإعانة الإنسانية. وكان هذا المجهود حاضعا للرقابة من قبل "لجنة ٦٦١" (اللجنة المنشأة بموجب قرار المجلس ٦٦١) والتي كانت تضم ممثلين عن كل

أعضاء المجلس الخمسة عشر. وقد أشرف البرنامج حتى إتهائه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، على تسليم نحو ٣٩ بليون دولار من المساعدات الإنسانية لنحو ٢٢ مليون نسمة، كان العديد منهم يعتمدون إلى حد كبير على المساعدة الأجنبية في بقائهم، نظرا إلى أن النشاط الاقتصادي العادي في العراق قد تعرض لقيود قاسية من جراء العقوبات التي فرضت على العراق بعد غزوه الكويت عام ١٩٩٠.

(ويجري حاليا عدد من التحقيقات الموازية، بما في ذلك تحقيق داخل مجلس نواب الولايات المتحدة).

### أفغانستان

أُجريت أول انتخابات رئاسية في تاريخ أفغانستان في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، التي أُنْتُخِبَ فيها حميد كرزائي رئيسا. وقد استأثرت الأعمال التحضيرية لعملية الانتخاب هذه بنظر المجلس في تلك الحالة خلال عام ٢٠٠٤. وقد شدد المجلس في بيان رئاسي أصدره في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر على الأهمية التاريخية لهذا الانتخاب وهنأ ملايين الأفغانين الذين أظهروا، من خلال مشاركتهم في العملية، التزامهم بالديمقراطية.

وأخبر الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، الهادي عنابي، المجلس خلال جلسة الإحاطة الإعلامية المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر أن الانتخابات التي جرت إزاء خلفية من تهديدات المتطرفين ووعورة الأرض وكذلك الأحوال الجوية المعاكسة أحيانا، رغم عدم اتسامها بالكمال، قد وضعت رحلة الأفغانين نحو ديمقراطية مفعمة بالحياة، تحت أفضل رعاية.

وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان-ماري غينيو إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس أشار فيها إلى أنه رغم ما أبداه الأفغانيون من نضوج سياسي ملحوظ أثناء الانتخابات الرئاسية، فإنهم سيظلون بحاجة إلى مساندة كاملة من المجتمع الدولي فيما ينتقلون إلى المرحلة التالية من العملية الانتخابية - أي الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وقال إن هذه الانتخابات ستكون أكثر تعقيدا ومحفوفة بأخطار أمنية أكبر مما أحاط بالانتخابات الرئاسية.

وفي وقت سابق، بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر، أطلع السيد غينيو أعضاء المجلس على الأعمال التحضيرية للانتخابات. وكان مجلس الأمن قد أذن في ١٧ أيلول/سبتمبر بفترة سنة أخرى لقوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان وبانتشارها في مراكز ومناطق حضرية أخرى خارج كابول. واتخذ المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق، ويأجج

الأصوات القرار ١٥٦٣ (٢٠٠٤) الذي أذن فيه للدول الأعضاء المشاركة في القوة بأن تتخذ كل التدابير اللازمة للوفاء بولايتها. وأهاب المجلس، وقد سَلَّم بالحاجة إلى تعزيز القوة، بالبلدان أن تساهم بالأفراد والمعدات والموارد الأخرى في القوة وأن تتبرع للصندوق الاستئماني المنشأ بموجب القرار ١٣٨٦ (٢٠٠١).

وكان الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، جان آرنو، قد استعرض للمجلس في ٢٥ آب/أغسطس الأعمال التحضيرية للانتخابات، بما فيها تسجيل الناخبين. كما استعرض الحاجة إلى بذل جهود لمكافحة المخدرات في وجه التوسع الضخم في زراعة الخشخاش هذا العام. وحذّر من أن عملية نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع وكذلك تجميع الأسلحة الثقيلة في المعسكرات كانت بطيئة. وكان قد ذكر في إحاطة إعلامية قدمها في ٢٧ أيار/مايو أن مستوى المعارضة العنيفة للعملية الانتخابية لا يزال صعب القياس، غير أن احتياطات تتخذ فيما يجري إدخال عملية تسجيل الناخبين إلى المناطق الريفية.

وقد رحب المجلس في بيان رئاسي أصدره في ١٥ تموز/يوليه بالانتخابات الرئاسية المقبلة ودعا الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي إلى مواصلة وتكثيف الجهود الرامية إلى تقوية الجيش الوطني والشرطة الوطنية، والتعجيل بعملية نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإلى دعم الحكومة في القضاء على إنتاج الأفيون.

وبتاريخ ٦ نيسان/أبريل رحب المجلس، في بيان رئاسي، بالالتزام بمبلغ ٨,٢ بليون دولار للسنوات الثلاث التالية لتعمير أفغانستان الذي تم التعهد به في مؤتمر برلين المعقود في ٣١ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل. وأيد المجلس إعلان برلين وشدد على أهمية خطة عمل الحكومة الأفغانية، وكذلك أهمية التقرير المرحلي وإعلان برلين بشأن مكافحة المخدرات المرفقين بإعلان برلين. كما رحب بإعلان الرئيس كرزائي عقد انتخابات رئاسية مباشرة وانتخابات برلمانية بحلول أيلول/سبتمبر.

وتسليماً من المجلس بأن على الأمم المتحدة أن تستمر في أداء دور مركزي في الجهود الرامية إلى مساعدة الشعب الأفغاني في تدعيم سلم بلده وإعادة بنائه، مدد المجلس في ٢٦ آذار/مارس ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان لفترة ١٢ شهراً إضافياً، بتخاذه القرار ١٥٣٦ (٢٠٠٤) بإجماع الأصوات.

وقال السيد عنابي في إحاطة إعلامية قدمها في ٢٤ آذار/مارس إن ٢٦ شهراً من التنفيذ الناجح لاتفاق السلام في أفغانستان قد أدت إلى اتخاذ القرار بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، الأمر الذي سيضفي شرعية سياسية على الحكومة الجديدة. على أن الشرعية وحدها

لا تكفي، إذ مما له أهميته التعجيل بالتعمير وبناء مؤسسات الدولة التي يمكن أن تكفل الأمن وترسي أساسا يمكن تصديقه لتنمية البلد. وأضاف أنه يلزم تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن.

وقدم السيد الأخضر الإبراهيمي، بوصفه ممثلا خاصا، إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس لآخر مرة في ١٥ كانون الثاني/يناير، وأكد أنه لا يسع الأفغانيين وشركاءهم الدوليين أن يكتفوا بنجاح مجلس "لويا جيرغا" الذي اعتمد الدستور الجديد في ٥ كانون الثاني/يناير. وقال الأمين العام الذي افتتح هذا الاجتماع للمجلس إن على الأفغانيين أن يعالجوا، بدعم دولي الحالة الأمنية التي تسبب قلقا عميقا وأن يكفل قيام حكومة ذات قاعدة تمثيلية عريضة. وعليهم أيضا أن يسرعوا في خطى التعمير.

## مكافحة الإرهاب

### لجنة مكافحة الإرهاب

كثّف المجلس، في مواجهة الطابع المستمر والمتطور للتهديد الإرهابي خلال مجرى السنة، أنشطته الرامية إلى مناهضة الإرهاب عن طريق تنشيط لجنة مكافحة الإرهاب التابعة له. وقد أنشئت لجنة مكافحة الإرهاب المعروفة رسميا باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، لرصد تنفيذ ذلك القرار من خلال جملة أمور منها التقارير الواردة من الدول عن الإجراءات التي تتخذها تحقيقا لتلك الغاية.

وقد أتخذ القرار ١٣٧٣ في أعقاب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وهو يدعو الدول الأعضاء إلى منع وقمع تمويل الإرهاب، وإلى الامتناع عن توفير أي دعم لمن يشترك في أعمال إرهابية من الكيانات أو الأشخاص وإلى حرمان من يمولون تلك الأعمال ويخططون لها ويدعمونها ويقتربونها من الملاذ الدائم.

وأشار رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، إنوسينسيو آرياس (إسبانيا)، الذي قدم إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس في ٤ آذار/مارس، إلى أن اقتراحه الرامي إلى تنشيط لجنة مكافحة الإرهاب الذي قُدم في أواسط شباط/فبراير، نبع من قناعة مزدوجة وهي أن الإرهاب واحد من الأخطار الرئيسية التي تتهدد السلام والأمن الدوليين وأن على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا مركزيا في الكفاح ضد ذلك الخطر، مع قيام المجلس، عن طريق لجنة مكافحة الإرهاب، بقيادة هذا المجهود. وقد أعرب حوالي ٣٠ متحدثا، في الاجتماع الذي عقد في اليوم التالي واستغرق اليوم كله، عن تأييدهم للخطة التي من شأنها أن تزيد قدرة اللجنة على تقييم هذا القرار المعلم.

واتخذ المجلس في ٢٦ آذار/مارس بالإجماع القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤) الذي شدد على أهمية زيادة رصد تنفيذ القرار ١٣٧٣، وأعاد تشكيل لجنة مكافحة الإرهاب وقرر أن تتكون اللجنة المنشطة من الهيئة العامة - وتتألف من كل الدول الأعضاء في مجلس الأمن - ومن مكتب اللجنة تساعده المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وأُنشئت المديرية التنفيذية كمهمة سياسية خاصة لفترة مبدئية تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، رهنا بقيام المجلس باستعراض شامل لعملها بحلول نهاية عام ٢٠٠٥. وتسلم خافيير روبيريز (إسبانيا)، المدير التنفيذي للجنة مكافحة الإرهاب المعاد تشكيلها، والذي عُين حديثاً عمله في شهر حزيران/يونيه.

وأصدر المجلس في ٣٠ آذار/مارس بياناً رئاسياً أكد فيه استمرار الترتيبات الرهانة بالنسبة إلى مكتب اللجنة حتى ٤ تشرين الأول/أكتوبر. وبتاريخ ١٩ تموز/يوليه، أصدر المجلس بياناً رئاسياً دعا لجنة مكافحة الإرهاب إلى التعجيل بعملها على تقييمات حاجات البلدان إلى المساعدة التي يمكن تشاؤها مع الدول والمنظمات المانحة المهتمة بالأمر. ورحب المجلس بشروع اللجنة في التحضيرات لقيامها بأول زيارة إلى دولة عضو.

وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر أدان المجلس وبأشد العبارات، في القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) الذي اتخذته بالإجماع، كل الأعمال الإرهابية بوصفها أخطر التهديدات للسلام، ووفر خطوات ملموسة لتدعيم القوائم حالياً من آليات وقواعد قانونية لمكافحة الإرهاب. وذكر المجلس بأن الأعمال الإجرامية، بما في ذلك ضد المدنيين، أو أخذ الرهائن بغرض إثارة حالة من الإرهاب، لا يمكن تبريرها بأي سبب كان. وفي القرار ذاته أيضاً أنشأ المجلس فريقاً عاملاً مؤلفاً من كل أعضائه لتقديم توصيات بشأن التدابير العملية الواجب فرضها على الأفراد أو المجموعات أو الكيانات ممن يشاركون في أنشطة إرهابية أو يرتبطون بها، خلاف الأشخاص الذين تسميهم لجنة الجزاءات المعنية بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان.

وبعد اتخاذ هذا القرار تكلم ممثل الاتحاد الروسي الذي تزعم وفد بلده مبادرة إصدار هذا القرار وشاركته في تقديمه أيضاً وفود أسبانيا وألمانيا ورومانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، فقال إن قتل الرهائن وكذلك المآسي الأخيرة في بزلان بالاتحاد الروسي كلها أعمال تؤكد ضرورة قيام المجلس باتخاذ إجراء أكثر حسماً ومواصلة العمل على وضع استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب.

وأشار المجلس في بيان رئاسي بشأن عمل اللجنة المنشطة اعتمده في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، إلى أهمية مواصلة اللجنة لجهودها الرامية إلى زيادة قدرات الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب وعلى جملة أمور أخرى منها: معالجة المشاكل التي تواجهها في تنفيذ

القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)؛ وتيسير تقديم المساعدة التقنية؛ وتشجيع أكبر عدد ممكن من الدول على أن تصبح أطرافاً في الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة.

وجاء هذا الإجراء بعد مناقشة بشأن مكافحة الإرهاب وبعد تقديم إحاطة من أندريه دينيسوف (الاتحاد الروسي) الذي تسلم الرئاسة من إسبانيا في ٢٨ أيار/مايو، وأول إحاطة إعلامية يقدمها المدير التنفيذي للجنة مكافحة الإرهاب المنشطة السيد روبيريز (إسبانيا).

### اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)

بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير حسّن المجلس، من خلال القرار ١٥٢٦، نظام العقوبات ضد أسامة بن لادن وأعضاء تنظيم القاعدة وحركة الطالبان ومَن يرتبط بهم من الأفراد والجماعات. ووسّع المجلس المجموعة الكبيرة من التدابير التي كان قد اعتمدها في عام ١٩٩٩، والتي تطالب الدول، بجملة أمور منها، أن تجمّد الأصول المالية، بما فيها تلك التي تتحكم بها حركة الطالبان، وبأن تضمن ألا تستخدمها تلك الحركة. ويجبر القرار البلدان على تجميد أموال أسامة بن لادن وأعوانه في تنظيم القاعدة وما لهم من أصول مالية أخرى، وعلى منع دخولها أو نقلها عبر أقاليم الدول.

وقدم رئيس اللجنة المنشأة للإشراف على تنفيذ العقوبات المفروضة على أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة وحركة الطالبان المعروفة أيضاً باسم "لجنة ١٢٦٧"، إحاطات إعلامية إلى أعضاء المجلس في ١٢ كانون الثاني/يناير، و ٢٥ أيار/مايو، و ١٣ أيلول/سبتمبر، و ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وشدد هيرالدو مونيوز (شيلي) في آخر إحاطة قدمها في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر على ضرورة التعاون الطويل الأجل مع الدول التي تريد تعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب. وقال إنه رغم أن الكفاح ضد الإرهاب قد أحرز تقدماً، فإن انتصار المجتمع الدولي في هذه الحرب ما زال بعيد المنال. لذا، فمن الضروري مضاعفة الجهود الدولية وإدراك أن العالم لا يواجه تحدياً عسكرياً فحسب بل يواجه أيضاً تحدياً سياسياً وعقائدياً.

### الإجراءات الأخرى

في ١١ آذار/مارس، وفي غضون ساعات من التفجيرات التي أدت إلى مقتل عشرات من الأشخاص في القطارات المزدحمة في مدريد، اتخذ المجلس القرار ١٥٣٠ الذي أدان بأشد العبارات هذا العمل الإرهابي بوصفه "تهديداً للسلام والأمن". وفي ١٠ أيار/مايو، ندد المجلس في بيان رئاسي بالهجوم الإرهابي بالقنابل الذي وقع في اليوم السابق في بروزي وأدى إلى مقتل الرئيس أحمد قادروف، رئيس جمهورية الشيشان، بالاتحاد الروسي، وعدد من

الأشخاص الآخرين. وفي ١ أيلول/سبتمبر، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً يندد بأقصى العبارات، بالعمل الإرهابي الشنيع الذي انطوى على أخذ رهائن في مدرسة ثانوية في بلدة بزلان، بالاتحاد الروسي، وطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن.

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

تناول المجلس مسألة احتمال حيازة جهات فاعلة من غير الدول، وبصفة خاصة تنظيمات الإرهابيين، لأسلحة الدمار الشامل، فعقد مناقشة مفتوحة يوم ٢٢ نيسان/أبريل قبل اتخاذه إجراء بشأن مشروع قرار عن هذه المسألة قدمته الولايات المتحدة. وقد أثنى الأعضاء على مشروع القرار بوصفه استجابة لازمة لعهد "الإرهاب بالجملة" الراهن والذي أصبحت فيه أخطر التكنولوجيات متاحة بسهولة عن طريق الاتجار غير المشروع. على أنه جرى الإعراب عن الشك إزاء محتوى النص المقترح والآثار المترتبة عليه، من حيث احتواؤه لعدة تدابير يتعين اتخاذها على مستوى الدول. وتم الإعراب بصورة خاصة عن القلق إزاء تزايد ميل المجلس صوب تسلم صلاحيات تشريعية جديدة وأوسع.

وفي ٢٨ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس بإجماع أصوات أعضائه القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي قرر فيه، متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق، بأن على جميع الدول أن تمتنع عن دعم أية وسائل تحاول الجهات الفاعلة من غير الدول أن تستخدمها بغية حيازة ونقل أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ونظم إيصالها. وقرر المجلس كذلك أن تُنشئ كل الدول ضوابط محلية لمنع انتشار مثل هذه الأسلحة ووسائل إيصالها، وخاصة لخدمة أغراض إرهابية، بما في ذلك عن طريق قيام الدول بوضع ضوابط ملائمة على المواد المتصلة بهذه الأسلحة واتخاذ تدابير تشريعية.

ودعا المجلس الدول إلى أن تقوم، كخطوة أولى، بإبلاغ اللجنة في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ اتخاذ القرار، بالخطوات التي اتخذتها أو تزمع اتخاذها نحو تنفيذ ذلك. كما أنشأ، لفترة لا تزيد على سنتين، لجنة تتألف من جميع أعضاء المجلس لتقديم تقارير إليه عن تنفيذ القرار.

وإجتمع المجلس بعد ذلك في ٩ كانون الأول/ديسمبر للاستماع إلى إحاطة من رئيس "لجنة ١٥٤٠" الجديدة، مينييا يوان موتوك (رومانيا)، الذي أطلع الأعضاء على أن اللجنة كانت تركز منذ حزيران/يونيه على أن تصبح جاهزة للتشغيل التام قبل أن تشرع في النظر في أول تقارير وطنية مقدمة من الدول. وبحلول موعد الإحاطة كانت اللجنة قد تلقت تقارير من ٨٦ من الدول الأعضاء.

## أفريقيا

### السودان

حذّر الأمين العام في التقرير الذي قدمه إلى المجلس في كانون الأول/ديسمبر عن الحالة في منطقة دارفور السودانية (الوثيقة S/2004/947) من أن "الفوضى تخيم على المنطقة فيما النظام ينهار" فيها ، شارحا أن التفاعل الذي حصل على الجبهة السياسية يطغى عليه تراجع في الحالة الأمنية.

وكان القتال قد اندلع في دارفور في آذار/مارس عام ٢٠٠٣ فيما بين الميليشيات العربية الموالية للحكومة والمعروفة باسم الجناجويد ومرتدين من جيش التحرير السوداني وحركة العدل والمساواة. وذكر أن المتمردين كانوا يطالبون بإصلاحات اقتصادية وسياسية، وأنهم أصيبوا بالإحباط من جراء ما اعتبروه تعمد الخرطوم قمعهم في منطقة دارفور. ويجري هذا الصراع المسبب للصدمات والآلام في كل أنحاء المنطقة، وسط أطول حرب أهلية في أفريقيا بين شمال السودان وجنوبه.

وقد أثارت المجازر في تلك المنطقة النائبة اهتمام العالم وحفزت المجلس على عقد اجتماعا رسميا بشأن المسألة، بينها اجتماعان عقدا في نيروبي عاصمة كينيا في تشرين الثاني/نوفمبر. وكان من بين أبرز إجراءات المجلس: الإعراب عن عزمه على فرض عقوبات إذا لم تُظهر الحكومة تقدما كبيرا لا يمكن الرجوع عنه ويكون قابلا للتحقق منه صوب كفالة الأمن في دارفور (تموز/يوليه)؛ وطلبه من الأمين العام أن ينشئ لجنة تحقيق دولية لكي تحقق فورا في التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور ولتبت فيما إذا كانت أعمال الإبادة الجماعية قد حدثت هناك (أيلول/سبتمبر).

وبدأ نظر المجلس الرسمي في الأزمة في ٢٥ أيار/مايو، عندما أعرب المجلس، في بيان رئاسي أشار إلى مقتل الآلاف من الأشخاص في دارفور وإلى خطر موت مئات ألوف آخرين في الأشهر القادمة، عن بالغ قلقه إزاء الحالة المتدهورة هناك وأدان بقوة الأعمال التي تعرض للخطر التوصل إلى حل سلمي.

وباعتماد المجلس القرار ١٥٤٧ (٢٠٠٤) بالإجماع في ١١ حزيران/يونيه، رحب باقتراح الأمين العام بأن يشكل لفترة ثلاثة أشهر مبدئيا، فريقا متقدما في السودان للإعداد لعملية مقبلة للأمم المتحدة لدعم السلام في السودان تتبع التوقيع على اتفاق سلام شامل.

وفي ٣٠ تموز/يوليه كسر المجلس الإعراب عن قلقه البالغ إزاء الأزمة الإنسانية المستمرة هناك والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان. واتخذ، متصرفا بموجب الفصل

السابع من الميثاق، القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) بأغلبية ١٣ صوتاً مؤيداً مقابل لا شيء وامتناع عضوين عن التصويت (باكستان والصين)، الذي طالب الحكومة بتجريد ميليشيات الجانجويد من السلاح وبتقديم الذين ارتكبوا المجازر إلى المحاكمة. كما طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الامتثال لهذا النص في غضون ٣٠ يوماً وأعرب عن عزمه النظر في إجراءات أخرى تشمل فرض عقوبات، في حالة عدم الامتثال.

وقال الأمين العام في تقرير مؤرخ ٣٠ آب/أغسطس، إن تدابير معينة قامت بها الحكومة قد أسفرت عن بعض التقدم، ولكن ذلك لم يف وفاء تاماً بالتزامها بأن توقف الهجمات ضد المدنيين وأن تكفل حمايتهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الغالبية العظمى من الميليشيات المسلحة لم يتم تجردها من السلاح. وبالمثل لم تتخذ أي خطوات ملموسة لتقديم أي من زعماء الميليشيات أو مرتكبي الهجمات إلى المحاكمة أو حتى لتحديد هوياتهم.

وأطلع المجلس في إحاطة إعلامية قدمت يوم ٢ أيلول/سبتمبر، أنه رغم أن الحكومة أحرزت بعض التقدم باتجاه الوفاء بمتطلبات القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) لاستعادة الأمن في دارفور، فإنها لم تتمكن من تجريد الميليشيات من سلاحها أو إيقاف هجمات هذه الميليشيات ضد المدنيين. وقال الممثل الخاص للأمين العام إلى السودان، يان برونك، أيضاً إنه لم تتخذ أية خطوات ملموسة لتقديم أي من زعماء الميليشيات أو من مرتكبي هذه الهجمات إلى المحاكمة أو حتى من أجل تحديد هوياتهم، مما سمح باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في جو من الإفلات من العقاب.

وبعد ذلك بوقت قصير، أي في ١٨ أيلول/سبتمبر، أعرب المجلس عن قلقه إزاء عدم قيام الحكومة بأداء التزاماتها على الوجه الأكمل بحماية المدنيين في دارفور، وأعلن أنها إذا امتنعت عن الامتثال الكامل للقرار ١٥٥٦ أو عن التعاون في توسيع وتمديد وجود بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأفريقي في دارفور، فإنه سينظر في اتخاذ تدابير إضافية، تشمل جزاءات تمس قطاع النفط في السودان والحكومة أوفرادى أعضائها.

وطلب المجلس إلى الأمين العام، في القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) الذي اتخذته بموجب الفصل السابع في اليوم ذاته بأغلبية ١١ صوتاً مؤيداً مقابل لا شيء وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت (الاتحاد الروسي وباكستان والجزائر والصين)، أن يعمل بسرعة على تشكيل لجنة تحقيق دولية تتولى على الفور التحقيق في التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور والبت فيما إذا كانت أفعال إبادة جماعية قد حدثت هناك.

وبتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن الأمين العام عن تعيين لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء تقوم بما يلي: التحقيق في التقارير عن حدوث انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني

الدولي وحقوق الإنسان ارتكبت في دارفور من جانب كل الأطراف في الصراع الراهن؛ ووصف الجرائم والبت فيما إذا كانت أعمال إبادة جماعية قد حدثت أو لم تحدث أو أنها لا تزال جارية؛ وتحديد مسؤولية وهوية الجناة الأفراد الذين ارتكبوا هذه الانتهاكات، والتوصية بآليات مساءلة.

وطلب الأمين العام إلى اللجنة أن توافيه بتقرير في غضون ٩٠ يوما من بدء أنشطتها: وقد وصل أعضاء اللجنة الخمسة وهم: أنطونيو كاسيسي (إيطاليا)، الرئيس السابق للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، رئيسا؛ وتريز سترينغر سكوت (غانا)؛ ومحمد فائق (مصر)؛ وهينا جيلاني (باكستان)؛ وديغو غارسيا - سايان (بيرو) - إلى السودان في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأرسل الاتحاد الأفريقي ٦٠ مراقبا لرصد الحالة في دارفور في تموز/يوليه كجزء من بعثة لمراقبة وقف إطلاق النار ولتقديم المساعدة الإنسانية. والتزم الاتحاد في أوائل آب/أغسطس بإرسال قوة حماية قوامها ٣٠٠ فرد إلى دارفور قبل حلول نهاية الشهر لدعم القائمين بالرصد. وتولى الاتحاد كذلك رعاية محادثات سياسية بين الحكومة والمتمردين بدأت في ٢٣ آب/أغسطس في أبوجا بنيجيريا.

واستمع المجلس في أيلول/سبتمبر إلى إحاطة إعلامية عن الحالة من رئيس نيجيريا ورئيس الاتحاد الأفريقي أولوسيجون أوباسانجو الذي شدد على أن دور "القيادة والمراقبة" الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في منطقة دارفور قد أجهد كل موارده. ودعا المجلس إلى أن يكفل تزويد الاتحاد بالقدرة على التغلب على التحديات، بما في ذلك عن طريق احتفاظه في دارفور بقوة قوامها ٣٠٠٠ جندي تقريبا.

وقال الأمين العام كوفي عنان الذي افتتح ذلك الاجتماع إن العنف الذي يصعب وصفه في دارفور ليس مجرد مشكلة أفريقية، بل هو مشكلة تهم المجتمع الدولي بأسره. وأهاب بالمجتمع العالمي كله أن يعلن للجانبين بوضوح لا لبس فيه وبجزم أنه يتوقع منهما أن يعودا إلى المفاوضات التي يراها الاتحاد الأفريقي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، وأن عليهما أن يتحليا أثناء التفاوض بروح التراضي اللازمة للتوصل إلى اتفاق.

وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، حذر الممثل الخاص يان برونك من أن الصراع في السودان وهو من صنع الإنسان، من شأنه إذا لم يعالج بشكل صحيح أن يهيئ الظروف لجبهة إقليمية، إن لم تكن عالمية. وقال إنه بمجرد أن يُنظر إلى الصراعات على أنها صدام بين الحضارات - العرب ضد الأفريقيين - فإنها تصبح غير قابلة للسيطرة عليها وتنتشر إلى

أماكن أخرى. وذكر أنه لم يحدث أي تقدم في المجالين الهامين، الأمن والإفلات من العقاب، رغم وجود بوادر على التحسن في الجبهة السياسية.

وقد جاءت هذه الإحاطة الإعلامية في أعقاب عدد من المحادثات المغلقة في المجلس التي عقدت في الأسبوع السابق بشأن المأساة المتداعية الفصول، وشملت محادثات مع وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان إسماعيل، بناء على طلبه. كما قدمت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، لويز آربور، والمستشار الخاص للأمين العام لمنع أعمال الإبادة الجماعية، خوان منديث، تقريراً عن نتائج مهمتهما التي استغرقت أسبوعاً في دارفور حيث فرّ أكثر من ١,٦٥ مليون نسمة من منازلهم وحيث أتهمت الميليشيات المسلحة بقتل آلاف آخرين منهم.

ثم اتخذ المجلس، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، القرار ١٥٦٩ (٢٠٠٤) الذي قرر فيه أن يعقد اجتماعاً لمدة يومين عن الحالة في السودان بتاريخ ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر في نيروبي، مع ممثلين من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية للتنمية.

وقبيل هذا الاجتماع في نيروبي، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية أخرى بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر من السيد برونك، الذي حذر المجلس من أن الحالة المتردية في دارفور يمكن بسهولة أن تدخل مرحلة من الفوضى - أي الانهيار التام للقانون والنظام. وقال مؤكداً إن الصراع يتغير من حيث الطابع، إن الحكومة اختارت كرميل جديد لها القوات شبه العسكرية، وهي الآن غير قادرة على كفالة إطاعتها، بل إن الحدود بين القوات العسكرية وشبه العسكرية والشرطة أصبحت غير واضحة. وهناك أزمة زعامة داخل حركات التمرد، وقد يجد العالم قريباً أن تجار الحروب يحكمون دارفور.

ودعا السيد برونك إلى اتباع نهج ذي ثلاث شعب لعكس هذه الحالة، بدءاً بنشر قوة تابعة لطرف ثالث، الاتحاد الأفريقي، تقوم بالرد على الانتهاكات بصورة فعالة، يتبع ذلك التعجيل بكل المفاوضات، وجعل كل الزعماء السياسيين، الرسميين منهم والذين نصبوا أنفسهم كذلك، عرضة للمساءلة عن الانتهاكات للاتفاقات وعن مزيد من البؤس الإنساني.

وقال السيد عنان، مخاطباً الاجتماع في نيروبي في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، إن الناس في أجزاء كبيرة في ذلك البلد الذي يشهد انقسامات معقدة عميقة الجذور، ولا سيما في الجنوب، قد عاشوا لعشرات السنين في خوف وجوع وبؤس، سواء كان ذلك لأسباب طبيعية أو من صنع الإنسان. وقال إن عملية نايفاشا (كينيا) السلمية التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية توفر الأمل للإفلات من ذلك الكابوس الطويل وفرصة لتبديل المسرح السياسي ونظام الإدارة في السودان.

وأصر على أن الوقت قد حان لاختتام المفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقال إن آثار التأخير يشعر بها لا الجنوب وحده فحسب، بل وأجزاء أخرى من البلد، فيما ينتقل الصراع إلى مزيد من بقاع السودان. وما الصراع المدمر الدائر في دارفور سوى دليل صارخ على ذلك. وأضاف أن الانتهاء بسرعة من المحادثات بين الشمال والجنوب لن يساعد فحسب في وقف انتشار الصراع إلى أجزاء أخرى من البلد، بل إن ذلك سيؤدي أيضا إلى حل النزاعات الحالية.

ورغم أنه أشار على المجلس بأن يركز في ذلك الاجتماع على اختتام المحادثات بين شمال السودان وجنوبه، فقد سلّم أيضا بأن الصراع في دارفور يتطلب اهتمام المجلس. وقال إنه "بسبب ضخامة المعاناة البشرية وشدتها في المنطقة، يظل الصراع هناك مصدر قلق لا يهدأ".

وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن المجلس، وقد استمد تشجيعا من التزام الحكومة السودانية والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بالتوصل إلى اتفاق سلمي شامل قبل انتهاء العام حسبما ورد في مذكرة تفاهم وقّع عليها الجانبان ذلك اليوم، عن تأييده القوي لتلك الجهود وكرر الإعراب عن استعداده لإنشاء بعثة لدعم السلام تابعة للأمم المتحدة للمساعدة في تنفيذ ذلك الاتفاق.

واختتم المجلس اجتماعه الذي دام يومين بأن اتخذ بالإجماع القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، الذي مدّد بموجبه أيضا ولاية البعثة المتقدمة العاملة بالفعل في السودان حتى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥. وبموجب ذلك النص أيضا، طالب المجلس الحكومة وقوات المتمردين بالوقف الفوري لكل الهجمات والامتناع عن النقل القسري للمدنيين، وبالتعاون مع جهود الإغاثة الإنسانية وفقا للاتفاقات السابقة. وأشار المجلس إلى أنه سوف يرصد الامتثال لهذا القرار ويتخذ إجراء ضد أي جانب يمتنع عن تلبية هذه الطلبات.

وطلب أعضاء المجلس الكلمة للإعراب عن تأييدهم لجهود السلام، مع تشديد العديد منهم على الطابع الاستثنائي لاجتماع كينيا، باعتباره إشارة إلى الأهمية التي يعلّقها على إنهاء الحرب في أكبر دولة أفريقية، وفرصة أيضا تتاح له ليعود إلى نيويورك بفهم أفضل للقارة.

وبتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر، في آخر اجتماع رسمي بشأن الحالة عقده المجلس، حدّر وكيل الأمين العام كيران برنדרغاست من أن الاشتباكات بين الميليشيات الموالية للحكومة والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان تهدد بدفع دارفور في الفوضى. وحث المجتمع الدولي على أن يبعث برسالة واضحة لجميع الأطراف السودانية بأن العنف والعمليات العسكرية العدائية وسائل غير مقبولة لتحقيق مكاسب سياسية.

وقال السيد برنדרغاست الذي وصف الحالة الإنسانية هناك بأنها تنذر بكارثة، إن إمكانية الوصول إلى الأشخاص الضعفاء في دارفور هبطت من نسبة ٩٠ في المائة إلى نسبة ٨٠ في المائة، بسبب تزايد انعدام الأمن وموسم الأمطار. وفي شمال دارفور، قُطعت سبل إيصال الإغاثة إلى عشرات الآلاف من الأشخاص. وقد ارتفع العدد الإجمالي للأشخاص المتضررين من الصراع إلى ما يقرب من ٢,٣ مليون نسمة. وقال إن السودان يحتاج إلى مبلغ يقدر بنحو ١,٥ بليون دولار، بما في ذلك نحو ٦٢٠ مليون دولار لدارفور.

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، قام الطرفان في عملية السلام بين الشمال والجنوب، أي الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، الجارية في نايفاشا بكينيا، بالتوقيع بالأحرف الأولى على جزء أصيل من اتفاق السلام الشامل - - أي الاتفاق بشأن طرائق تنفيذ البروتوكولات والاتفاقات، والاتفاق بشأن وقف إطلاق النار الدائم، وطرائق تنفيذ اتفاقات الأمن.

### وسط وغرب أفريقيا

اجتمع أعضاء المجلس في كانون الثاني/يناير للاستماع إلى إحاطة إعلامية من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية عن التقرير المرحلي للأمين العام بشأن توصيات بعثة المجلس إلى غرب أفريقيا في أواسط عام ٢٠٠٣، فاتفقوا على أهمية اتباع نهج إقليمي إزاء حل الصراعات المترابطة التي تُنزَل الخراب والدمار في غرب أفريقيا. وقد درس المجلس الحالة في كوت ديفوار وغينيا - بيساو وسيراليون وشدد أيضا على أهمية تقديم دعم دولي أكبر للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي ترأست عمليتي حفظ السلام في ليبيريا وسيراليون وقادت جهود الوساطة في كوت ديفوار وغينيا - بيساو.

وفي شباط/فبراير، درس المجلس التقرير المرحلي للأمين العام عن توصيات بعثة المجلس إلى وسط أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وركز على التطورات في عمليتي حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

وفي ٦ آذار/مارس، عقد المجلس اجتماعا عاما بشأن غرب أفريقيا ركّز على تقرير الأمين العام عن الطرق الكفيلة بمكافحة مشاكل هذه المنطقة دون الإقليمية والمشاكل العابرة للحدود هناك، وهو أول تقرير من هذا القبيل يكرس تحديدا للمشاكل العابرة للحدود في هذه المنطقة دون الإقليمية. وحث الأمين العام، الذي قدم التقرير، على اتباع نهج منسق لمعالجة مشاكل غرب أفريقيا ووصف التوصيات الواردة فيه بأنها عملية وعبرة عن "دعوة إلى العمل".

وزارت بعثة أوفدها المجلس إلى غرب أفريقيا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ حزيران/يونيه، كلا من كوت ديفوار وغانا وغينيا - بيساو وليبيريا ونيجيريا وسيراليون. وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر زارت بعثة المجلس كلا من رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وأوغندا دعما لجهود السلام في وسط أفريقيا.

وكان الهدف من بعثة المجلس إلى غرب أفريقيا، كما أوضحه رئيسها، هو تحديد استراتيجية مترابطة منطقيا للأمم المتحدة للتدخل عبر كامل مجموعة التحديات. وقال إيمير جونز باري (المملكة المتحدة) في إحاطة إعلامية تمهيدية قدمها لدى عودة بعثة المجلس من غرب أفريقيا في ٣٠ حزيران/يونيه، إن التنمية والأمن والاستقرار أمور أساسية للحفاظ على السلام في غرب أفريقيا، وهي منطقة تضم دولا تملك الإمكانيات للشراء ولكنها دول عديمة المنعة.

وفي اجتماع علني بشأن البعثة إلى غرب أفريقيا عقده المجلس في ١٦ تموز/يوليه، شدد المتحدثون من تلك المنطقة على أن استمرار استثمار الأمم المتحدة في بعثات حفظ السلام والمساعدة الإنمائية الدولية يوفر أفضل طريقة للخروج من دائرة الصراع والفقر، وفرصة لاستتباب السلام والتنمية المستدامين في هذه المنطقة دون الإقليمية المتضررة.

أما بعثة المجلس التي زارت وسط أفريقيا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، فكانت من أجل تقييم العمليتين السلميتين في الكونغو وبوروندي، بين أمور أخرى. وقال رئيس البعثة جان - مارك ديلاسبليير (فرنسا) الذي قدم تحليلا أوليا للزيارة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، إن مدى التقدم المحرز منذ زيارة بعثة المجلس في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ كان واضحا. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية كان لدى السكان رغبة في إجراء انتخابات، وفي بوروندي أحرزت روح المصالحة وتشاطر السلطات تقدما ملحوظا.

وفي اجتماع علني عقده المجلس في كانون الأول/ديسمبر بشأن البعثة إلى وسط أفريقيا، التي زارت رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وأوغندا، شدد المتحدثون من المنطقة على الحاجة الماسة إلى تدعيم عمليتي السلام في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية في مرحلتها الانتقالية الحاسمة الأهمية، وخاصة في ضوء التطورات المزعجة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأوجز رئيس البعثة، السيد ديلاسبليير (فرنسا) بعضا من التوصيات الرئيسية للبعثة، التي تصادف صدورها مع اختتام مؤتمر البحيرات الكبرى.

## منطقة البحيرات الكبرى

أشار السيد ابراهيم فال الممثل الشخصي للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى إلى أنه مع انعقاد اجتماعين رئيسيين في أفريقيا في مجرى نفس السنة، بما في ذلك اجتماع المجلس بشأن السودان في تشرين الثاني/نوفمبر، تكون القارة قد استحوذت على اهتمام خاص جدا. وقد جاء ذلك في إحاطة إعلامية قدمها السيد فال لأعضاء المجلس عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر البحيرات الكبرى الذي عقد في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر في دار السلام. وقال إن اجتماعين تحضيريين قد عقدا في بوجمبورا و كينشاسا وأن اجتماعا تحضيريا ثالثا عقد في كمبالا قبيل اجتماع القمة.

وكان عقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى "في وقت ملائم" قد حظي بتأييد المجلس في مناسبات مختلفة في السنوات العشر الماضية منذ اعتماد المجلس لبيان رئاسي عن رواندا عام ١٩٩٤. وكان هدف المؤتمر الذي نظّمته الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، هو وضع إطار إقليمي لاعتماد اتفاق استقرار وأمن وتنمية حول أربعة مجالات رئيسية: السلام والأمن، والديمقراطية والحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية، والقضية الإنسانية.

## كوت ديفوار

أسفر التركيز المكثف للمجلس على عملية السلام والمصالحة في كوت ديفوار عن اعتماد خمسة بيانات رئاسية واتخاذ ثلاثة قرارات أنشأت، بين أمور أخرى، عملية جديدة للأمم المتحدة لحفظ السلام، وفرضت حظرا على توريد الأسلحة إلى دولة في غرب أفريقيا لمدة ١٣ شهرا. ورغم أن عام ٢٠٠٤ بدأ بعدد من التطورات المشجعة، إلا أن أحداثا عنيفة في آذار/مارس ونشوب الأعمال القتالية من جديد في تشرين الثاني/نوفمبر جعلت السنة تتسم بمآزق سياسي شديد التوتر.

وقد ظلت كوت ديفوار في أعقاب محاولة انقلابية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أسفرت عن أعمال عنف واسعة الانتشار وأزمة إنسانية، مقسمة تقريبا، جزؤها الجنوبي تحت سيطرة الحكومة، وشمالها تسيطر عليه الجماعات المتمردة. وقد تحطمت المحاولات التي بذلت لتدعيم السلام عندما قامت القوات الحكومية في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر بمهاجمة المواقع التي يحتلها المتمردون في الشمال، وقتلت وجرحت عشرات من المدنيين وسببت في إيقاف الأمم المتحدة لعمليات المساعدة عبر البلد. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجمت القوات الحكومية موقعا فرنسيا وقتلت تسعة من أفراد قوة حفظ السلام الفرنسيين ومواطننا أمريكيا.

واتخذ المجلس في ٢٧ شباط/فبراير، وقد قرر أن الحالة في كوت ديفوار ما زالت تشكل خطرا على السلام والأمن الدوليين في المنطقة، القرار ١٥٢٨ فقام، متصرفا بموجب

الفصل السابع من الميثاق، بإنشاء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة مبدئية مدتها سنة واحدة، اعتباراً من ٤ نيسان/أبريل. وقد أوكلت للعملية مهام وقف إطلاق النار ورصد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل الموقع في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٣.

وطلب المجلس من الأمين العام، بمقتضى القرار ١٥٢٨، أن ينقل السلطة من بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار (التي كانت ولايتها قد مُدّدت بموجب القرار ١٥٢٧ حتى ٢٧ شباط/فبراير) وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتاريخ ٤ نيسان/أبريل، وقرر، بناء على ذلك، أن يحدد ولاية البعثة حتى ذلك التاريخ. كما قرر المجلس أن يحدد حتى ٤ نيسان/أبريل التفويض الممنوح للقوات الفرنسية وقوات جماعة دول غرب أفريقيا من خلال القرار ١٥٢٧، وأذن للقوات الفرنسية أن تستخدم كل الوسائل اللازمة لدعم العملية وفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين العملية والسلطات الفرنسية.

وإعراباً من المجلس عن قلقه البالغ إزاء المآزق في اتفاق ليناس - مركوسيس للسلام في كوت ديفوار، وإزاء أحداث العنف التي وقعت في أبيجان في ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس، قام باعتماد بيان رئاسي بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل أكد فيه أهمية التحقيق في كل انتهاكات حقوق الإنسان التي ادّعي ارتكابها في البلد وشدد على المسؤولية الفردية لكل الجهات الفاعلة من كوت ديفوار في تسوية الأزمة.

وندد المجلس بقوة، في بيان رئاسي أصدره في ٢٥ أيار/مايو، بحالات انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي المرتكبة في كوت ديفوار، بما فيها الأحداث التي وقعت في ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس، وأعرب عن تصميمه على كفالة تحديد هوية المسؤولين عنها وتقديمهم إلى العدالة. وأعرب المجلس، مؤكداً شواغله إزاء استمرار عدم مشاركة أحزاب المعارضة في حكومة المصالحة، عن عميق قلقه إزاء إعلان الرئيس لولارا غباغبو بأنه سيصرف وزراء المعارضة من الحكومة. وطلب إلى الأمين العام أن يشكل لجنة تحقيق دولة لتحقيق في كل انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في ذلك البلد منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وتحديد المسؤولية عنها.

وبتاريخ ٥ آب/أغسطس، رحب المجلس، في بيان رئاسي، بتوقيع رئيس كوت ديفوار، ورئيس وزراء حكومة المصالحة الوطنية وكل القوى السياسية في البلد على "اتفاق أكرا الثالث". [ويهدف هذا الاتفاق، الذي وُقِّع في ٣٠ تموز/يوليه في أكرا، غانا، إلى تدعيم تنفيذ عملية السلام التي بدأت بتوقيع اتفاق السلام في ليناس - ماركوسيس، بفرنسا، في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣].

وبتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ندد المجلس، في بيان رئاسي، بالهجوم الذي تعرضت له القوات الفرنسية في بواكيه، بكوت ديفوار، والذي أسفر عن خسائر في الأرواح وإصابات أخرى، كما ندد بالغايات الجوية المميتة التي شنتها في شمال البلد القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، باعتبارها انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٣. كما ندد بأي محاولة أخرى لإرسال قوات عبر منطقة الثقة وطالب بالوقف الفوري لكل العمليات العسكرية من جانب كل الأطراف الإيفوارية وبالامتنال التام لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٣.

وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس القرار ١٥٧٢ الذي شجب استئناف الأعمال القتالية وتكرار الانتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٣، وفرض حظرا فوريا على توريد الأسلحة لكوت ديفوار لمدة ١٣ شهرا وأمهل الأطراف الإيفوارية حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر لتنفيذ التزاماتهم. بموجب العملية السلمية الحالية، وإلا فإنهم سيواجهون قيودا أخرى على المالية والسفر. وقرر المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق، أن يستعرض هذه الجزاءات في ضوء التقدم المحرز في عملية السلام والمصالحة الوطنية في نهاية ١٣ شهرا.

وبتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا شجب فيه كون الأطراف لم تنفذ بعد التزاماتها وأعرب عن نيته النظر بدون تأخير في مزيد من الخطوات لكفالة الرصد والتنفيذ الفعالين للحظر المفروض على الأسلحة. وأعرب المجلس عن دعمه الكامل لمهمة التيسير التي يقوم بها رئيس جنوب أفريقيا تابو مبيكي نيابة عن الاتحاد الأفريقي لإحياء العملية السلمية. وأعلن المجلس أن أي امتناع من جانب الأطراف الإيفوارية عن احترام الالتزامات التي تعهدت بها للرئيس مبيكي سوف يشكل تهديدا لتنفيذ عملية السلام والمصالحة.

### غينيا - بيساو

زاد تمرد عسكري وقع في تشرين الأول/أكتوبر من تعقيد التحديات الصعبة والمتعددة القطاعات التي تواجهها غينيا - بيساو. وأعرب المجلس في بيان رئاسي أصدره في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر عن عميق قلقه إزاء التطورات في ذلك البلد التي أدت إلى مقتل كل من رئيس أركان القوات المسلحة ورئيس الموارد البشرية. وندد المجلس بأشد العبارات باستعمال القوة هذا لتسوية الخلافات أو معالجة المظالم، ودعا الأطراف في غينيا - بيساو، واضعا في اعتباره موقف الاتحاد الأفريقي من التغييرات غير الدستورية في الحكم، إلى الامتناع عن محاولة انتزاع السلطة بالقوة.

بيد أن الأمين العام قال في تقرير له عن الحالة هناك مؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر (الوثيقة S/2004/969)، إن كل فئات سكان غينيا - بيساو تشارك بنشاط في التفكير في طريقة شاملة لكسر طوق الأزمات المتكررة حتى يتمكن البلد من بناء السلام المستدام والتقدم. وأضاف أنه حرصا منه على المساهمة في ذلك المجهود، اقترح في رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر موجهة إلى رئيس المجلس، لا مجرد توسيع وجود مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بل وإعادة النظر في ولاية المكتب بغية مراعاة المهام المتنوعة الملقاة عليه وأهمية تعزيز القدرة الوطنية على مواجهة التحديات.

وهكذا، قام المجلس في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اعترافا منه بالمخاطر التي تمثلها التطورات الأخيرة بالنسبة إلى العملية الانتقالية في البلد، بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو ونقحها في ضوء المهام المتنوعة التي يواجهها المكتب. وقرر المجلس، باتخاذ القرار ١٥٨٠ (٢٠٠٤) جملة أمور منها، أن يدعم الجهود الرامية إلى توسيع الحوار السياسي وتعزيز المصالحة الوطنية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. كما قرر أن يدعم جهود كل أصحاب المصلحة الوطنيين لكفالة إستعادة السوية الدستورية، بما في ذلك عن طريق إجراء انتخابات رئاسية حرة وشفافة.

وكجزء من الولاية المنقحة أيضا، سوف تشجع البعثة السياسية الخاصة بالجهود الوطنية الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك إقامة علاقات مستقرة بين المدنيين والعسكريين، والعمل بنشاط، داخل إطار استراتيجية شاملة لبناء صرح السلام، على دعم جهود تعزيز مؤسسات الدولة وهيكلها بغية تمكينها من تدعيم سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان واستقلال كل من الفرع التنفيذي والتشريعي والقضائي للحكومة في أعماله.

وفي وقت سابق من العام، أي في ١٨ حزيران/يونيه، أثنى المجلس، في بيان رئاسي، على السلطات الوطنية وشعب غينيا - بيساو لاستمرارهما في تأييد الديمقراطية بإخلاص، ولكنه أعرب عن القلق إزاء "هشاشة عملية نشر الديمقراطية" في ذلك البلد وإزاء ضرورة تحسين حالة العسكريين، ولا سيما بدفع متأخرات رواتبهم. وقال إن هذه الهشاشة تعود بصورة رئيسية إلى ضعف مؤسسات الدولة وهيكلها وكذلك إلى استمرار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، بالرغم من تنصيب جمعية وطنية شعبية جديدة وحكومة جديدة في ١٢ أيار/مايو.

## ليبريا

إعرابا من المجلس عن قلقه إزاء كون الرئيس الليبيري السابق تشارلز تيلر وأعوانه يعملون بنشاط على تقويض عملية انتقال ليبريا إلى الديمقراطية، اتخذ المجلس في آذار/مارس

القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤) الذي زاد من نطاق نظام عقوبات الأمم المتحدة التي فرضت على ذلك البلد قبل ثلاث سنوات، وذلك بدعوته الدول الأعضاء إلى البحث عن الاصول المالية والموارد الاقتصادية التي يملكها أو يتحكم بها الرئيس السابق وأعوانه وتجميدها.

وبعد ذلك بثلاث سنوات، أي في ٣ حزيران/يونيه، ناشد رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية تشارلز غيود برايان، المجلس رفع العقوبات المفروضة على الأحشاب والماس، بغية المساهمة في عملية إعادة إنعاش الاقتصاد وكفالة نجاح تجريد المحاربين السابقين من أسلحتهم وتسريحهم وعملية الانتقال من الصراع إلى السلام. وقال إن العقوبات التي فرضت على ليبيريا بقرار المجلس ١٥٢١ (٢٠٠٣)، قد ساهمت في إيجاد الانطباع بأن ليبيريا مكان خطر للغاية. وأضاف أنه يُفرض على كل واردات ليبيريا رسم إضافي مما زاد من تكاليف المعيشة للشعب الليبيري وكان له أثر معاكس على عملية الانتقال النظامي إلى السلام.

(وكان المجلس قد فرض في عام ٢٠٠١، بسبب دعم ليبيريا للجماعات المسلحة في منطقة غرب أفريقيا، عقوبات واسعة النطاق على ليبيريا شملت حظرا على الأسلحة وعلى الماس الخام وعلى سفر المسؤولين. وقد أُعيد فرض هذه العقوبات في السنة الماضية).

وأحاط المجلس علما بذلك الطلب، وأعاد في ١٧ حزيران/يونيه، إنشاء فريق الخبراء لرصد العقوبات وتنفيذها وللتحقيق، بما في ذلك عن طريق إيفاد بعثة تقييم إلى ليبيريا والبلدان المجاورة، في الانتهاكات لهذه العقوبات. ومن خلال اتخاذ القرار ١٥٤٩ (٢٠٠٤) بالإجماع، أسند المجلس إلى الفريق ولاية التحقيق في الانتهاكات الجارية للحظر المفروض على الأسلحة والماس والأخشاب وعلى سفر المسؤولين. وطلب إلى الفريق أن يقيم التقدم المحرز في الحفاظ على وقف إطلاق النار وفي تحقيق الاستقرار في ليبيريا وفي منطقة غرب أفريقيا، وهي الشروط الواجب توافرها لرفع العقوبات.

وطلب المجلس من الفريق، في أعقاب قيام الأمين العام بتعيين ما لا يزيد على خمسة خبراء لأداء الولاية المنوطة بالفريق، أن يوافيه بتقرير منتصف المدة في ٣٠ أيلول/سبتمبر، وبتقرير نهائي بحلول ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

واستجابة للتقرير النهائي للفريق جدد المجلس في ٢١ كانون الأول/ديسمبر عقوبات الحظر على الأسلحة والأخشاب والسفر والماس المفروضة على ليبيريا، بعد أن قرر، من خلال بعثة التقييم التي استغرقت من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر، أن الحكومة الانتقالية الوطنية لم تف بعد بالشروط لرفع تدابير الحظر.

ومن خلال اتخاذ المجلس بالإجماع القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤) جدد المجلس الحظر المفروض على الأسلحة والأخشاب والسفر لفترة سنة، على أن يعاد النظر فيه بعد ستة

أشهر، والحظر المفروض على بيع الماس الخام لفترة ستة أشهر، على أن يستعرض بعد انقضاء ثلاثة أشهر.

وعمقتضى القرار ذاته، أعاد المجلس إنشاء الفريق حتى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وطلب منه أن يضطلع بمهمة متابعة للتحقيق في تنفيذ العقوبات وانتهاكاتها. وطلب من الفريق أيضا أن يقدم تقريرا تمهيديا بحلول ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٥ عن التقدم المحرز في الوفاء بالشروط اللازمة لرفع الحظر عن الماس، وأن يقدم تقريرا آخر بحلول ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ عن المسائل الأخرى. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يُعيّن، بالتعاون مع اللجنة ما لا يزيد على خمسة خبراء للفريق على أن يستفيد هؤلاء من خبرة الفريق الأصلي.

### سيراليون

صوّت المجلس مرتين في عام ٢٠٠٤ لتمديد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أسفرت ثانيتهما عن تمديد وجود بقايا البعثة حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، فيما يستمر سحب البعثة. وحدد القرار ١٥٦٢ (٢٠٠٤) طبيعة مهام الجزء المتبقي من البعثة.

ومن حيث المهام العسكرية ومهام الشرطة المدنية عُهد إلى البعثة بأن: ترصد الحالة الأمنية بصورة عامة؛ وتدعم القوات المسلحة لسيراليون وشرطتها في أعمال الدورية على الحدود ومناطق مناجم الماس؛ وترصد بناء قدرات سيراليون في قطاع الأمن. وانطوت المسؤوليات الأخرى على دعم شرطة سيراليون في الحفاظ على الأمن الداخلي، بما في ذلك توفير الأمن للمحكمة الخاصة لسيراليون، ومساعدة الشرطة في برنامجها للتوظيف والتدريب والرصد، وحماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها.

ويعود تاريخ الصراع إلى عام ١٩٩١ عندما شنّ مقاتلو الجبهة الثورية المتحدة حربا من شرق سيراليون قرب الحدود مع ليبيريا، للإطاحة بحكومة سيراليون. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ أنشأ المجلس، بمقتضى القرار ١٢٧٠ (١٩٩٩) بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في سيراليون وعهد إليها بتقديم المساعدة في تنفيذ اتفاق لوميه (توغو) للسلام بين حكومة سيراليون والجبهة الثورية المتحدة، الذي وُقِع في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩.

### جمهورية الكونغو الديمقراطية

ظل المجلس طيلة السنة مركّزا جهده على كفالة الدعم للحكومة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في محاولتها تنفيذ الاتفاق العام الشامل والجامع. وعزز المجلس، في مواجهة استمرار العنف وعدم الاستقرار، وجود المنظمة على الأرض وزاد من وزع العسكريين وأفراد الشرطة المدنية. كما استجاب للمسائل الأمنية، وخاصة في المنطقة الشرقية

من البلد. ويرجع تاريخ الصراع إلى عام ١٩٩٨، عندما قام لوران كاييلا رئيس الجمهورية حين ذاك، في محاولة لتحقيق الاستقرار لبلده وتدعيم سلطته، بطرد قوات رواندا من الكونغو. وقد تطور ذلك الإجراء وتحول إلى نزاع إقليمي.

وكان قد تم في لوساكا عاصمة زامبيا، في تموز/يوليه ١٩٩٩، التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار من جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا، وناميبيا، ورواندا، وأوغندا، وزمبابوي، وقامت حركة تحرير الكونغو - وهي من جماعات المتمردين - بالتوقيع على الاتفاق في الشهر التالي أي آب/أغسطس. وبغية المساعدة في رصد تنفيذ الاتفاق أُنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ورحب المجلس، عن طريق اتخاذه القرار ١٥٢٢ (٢٠٠٤) في ١٥ كانون الثاني/يناير، بالجهود المبذولة لإنشاء أول كتيبة مدججة وموحدة في كيسانغاني، باعتبارها خطوة أولى نحو تشكيل الجيش الوطني الكونغوي. وقرر أنه نظرا إلى أن حكومة الوحدة الوطنية للفترة الانتقالية قد شكّلت وتسلمت زمام الحكم، فإن مطالبتها بترع الطابع العسكري عن كيسانغاني والمناطق المحيطة بها، كما هو مشروع في القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، لا ينطبق على إعادة تشكيل القوات المدججة للبلد ولا على القوات المسلحة المدرجة في البرنامج الشامل لتكوين جيش وطني مدمج ومعاد تشكيله.

وفي ١٢ آذار/مارس، اتخذ المجلس، بالإجماع، متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق، القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) الذي أنشأ لجنة لرصد تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة بموجب القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) ضد كل الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغوية العاملة في شرق البلد. وأدان المجلس التدفق غير المشروع للأسلحة في البلد، والذي تغذيه بصورة رئيسية الجماعات والمليشيات المسلحة في إقليمي كيفو الشمالي وكيفو الجنوبي وفي إيتوري، وأذن للبعثة بأن تصدر الأسلحة أو المواد المتصلة بها التي يثبت أنها مخالفة للحظر، وبأن تتخلص منها.

وندد المجلس في بيان رئاسي بتاريخ ١٤ أيار/مايو بأية عراقيل توضع في وجه تحركات البعثة وأعاد تأكيد دعمه الكامل للجهود التي تبذلها لتحقيق استقرار الوضع في الجزء الشرقي من البلد. وأعرب المجلس عن قلقه إزاء التقارير التي وردت عن إغارات تقوم بها عناصر من الجيش الرواندي إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أعرب عن قلقه بسبب التقارير التي تتحدث عن نشاط عسكري متزايد من جانب القوى الديمقراطية لتحرير رواندا في الجزء الشرقي من الكونغو وعن قيامها بإغارات داخل رواندا.

وبتاريخ ٢ حزيران/يونيه، أدان المجلس في بيان رئاسي، قيام القوات المنشقة باحتلال بلدة بوكافو بقيادة اللواء لوران نكودا والعقيد جول موتيبوسي وغيرهما من التجمع الكونغوي لنصرة الديمقراطية، كما أدان الفضائع والانتهاكات لحقوق الإنسان التي حدثت في ذلك السياق. وحث المجلس جميع الأطراف الممتثلة في حكومة الوحدة الوطنية والانتقال على أن تظل ملتزمة إلتزاما تاما بالعملية السلمية وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يعرّض للخطر وحدة الحكومة الانتقالية.

وحدّر المجلس الذي عقد اجتماعا مساء ٢٢ حزيران/يونيه، جميع الأطراف من مغبة محاولة انتزاع السلطة بالقوة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مؤكدا أنه لن يتم التساهل في مواجهة أية محاولة لتعطيل عملية السلام والانتقال. وأكد المجلس من جديد أيضا قلقه البالغ إزاء استمرار العنف وعدم الاستقرار في البلد وأدان بأشد العبارات، أي اشتراك من جانب قوات من الخارج.

ومدد المجلس، من خلال اتخاذه القرار ١٥٥٢ في ٢٧ تموز/يوليه، الحظر المفروض على الأسلحة ضد الحركات والتجمعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية - الذي كان مقررا أن ينتهي في ٣١ تموز/يوليه - لمدة سنة أخرى. وطلب المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق، إلى الأمين العام أن يعيد في غضون ٣٠ يوما تشكيل فريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) لفترة تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بغية رصد التقيد بالحظر. واتخذ المجلس هذا الإجراء في ضوء عدم امتثال الأطراف للمطالب الواردة في فقرات منطوق القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣).

ومدد المجلس مرتين ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت أولها في ٢٩ تموز/يوليه بموجب القرار ١٥٥٥، ومرة ثانية في ١ تشرين الأول/أكتوبر، بموجب قراره ١٥٦٥. ومدد المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق، وزع البعثة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ وأذن بإضافة ٩٠٠ فرد إليها ووضع شروطا واسعة النطاق لقدرتها الموسعة، وحوّلها سلطة "استخدام كل الوسائل اللازمة" لأداء مهامها. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يرتب الوزع السريع للقدرات العسكرية الإضافية لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن يعمل على وزع كل الكتائب والوسائل المناسبة لتمكينها من استعمال القوة في إقليمي كيفو الشمالي والجنوبي.

ولاحظ الأمين العام الذي تكلم بعد اتخاذ القرار ١٥٦٥ في شهر تشرين الأول/أكتوبر أنه رغم أن من شأن قرار زيادة قوة البعثة بنحو ٩٠٠ فرد بين عسكريين وشرطة

مدنية أن يحسّن القدرة التشغيلية للبعثة، فإن العدد الأقصى الجديد البالغ ١٦ ٧٠٠ فرد يقصر كثيراً عن بلوغ الرقم الذي أوصى به وهو ٢٣ ٩٠٠ جندي و ٥٠٧ من الأفراد المدنيين.

وإدراكاً من المجلس لكون استمرار التوتر في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية يقوض السلام والأمن الإقليميين، اعتمد في ٧ كانون الأول/ديسمبر بياناً رئاسياً، أعرب فيه عن عميق قلقه إزاء التقارير المتعددة عن عمليات عسكرية يقوم بها الجيش الرواندي في الجزء الشرقي من البلد. وأدان المجلس بعبارات قوية كل عمل عسكري من هذا القبيل وطالب القوات الرواندية المسلحة السابقة وعناصر الإنتيراهاموي الموجودة هناك بأن تترع سلاحها وتسرح أفرادها بدون تأخير بغية إعادتهم إلى وطنهم أو إعادة توطينهم.

### بوروندي

أسفر هجوم شُن على اللاجئين الكونغيين في غاتومبا، ببوروندي، بتاريخ ١٣ آب/أغسطس عن مقتل ١٥٢ شخصاً وإصابة عشرات آخرين بجراح. وبعد ذلك بيومين أدان المجلس في بيان رئاسي أصدره في ١٥ آب/أغسطس، هذه المجزرة وطالب السلطات في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تتعاون بنشاط على تقديم مرتكبي هذه الجريمة إلى العدالة بدون تأخير.

وفي ٢١ أيار/مايو أذن المجلس بعملية الأمم المتحدة في بوروندي لفترة أولية مدتها ستة أشهر لدعم ومساعدة جهود البورونديين لاستعادة السلام الدائم ولتحقيق المصالحة الوطنية، وفق ما ينص عليه اتفاق السلام الموقع عام ٢٠٠٠.

وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، مدد المجلس ولاية العملية لفترة ستة أشهر أخرى حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ومن خلال اتخاذه القرار ١٥٧٧ (٢٠٠٤)، كرر المجلس الإعراب عن إدانته القوية لمجزرة غاتومبا التي وقعت في ١٣ آب/أغسطس، وأكد من جديد وجوب تقديم مرتكبي مثل هذه الجرائم إلى العدالة. وأعرب عن انزعاجه العميق لكون جناح من قوات التحرير الوطنية يعرف باسم باليبهوتو، قد ادعى مسؤوليته عن مجزرة غاتومبا، كما أعلن عزمه النظر في اتخاذ إجراءات ممكنة ضد الأفراد الذين يهددون السلام في بوروندي.

وقد أدى الصراع الذي بدأ منذ وقت طويل بين الجيش المؤلف معظمه من أفراد التوتسي والمتمردين من أفراد الهوتو إلى مجازر أسفرت عن مقتل ٢٠٠ ٠٠٠ شخص وتشريد جماعي ضخم وانتهى إلى توقيع معظم الأطراف في الصراع على اتفاق سلام ومصالحة في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بدأ العمل بمحطة لتشارك السلطة تتيح لشخص من الهوتو وشخص من التوتسي أن

يتناوبا الرئاسة في بوروندي. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر أُنقِص على وقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات الدفاع عن الديمقراطية.

## إثيوبيا وإريتريا

أقر المجلس في أول جلسة من اثنتين عقدهما هذا العام عن الحالة في إثيوبيا وإريتريا تمديد بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لمدة ستة أشهر حتى ١٥ أيلول/سبتمبر. ومن بين المهام التي تؤديها البعثة، تنفيذ اتفاقات السلام بين الحكومتين وكذلك أنشطة تعيين الحدود بينهما على الأرض. وبمقتضى القرار ١٥٣١ (٢٠٠٤)، أعرب المجلس عن قلقه وخيبة أمله إزاء المأزق الأخير في العملية السلمية، بما في ذلك رفض إثيوبيا التفاوض مع لجنة الحدود التي تعمل على رسم الحدود المتنازع عليها، ورفض إريتريا الاجتماع مع لويد أكسووردي المبعوث الخاص للأمين العام.

وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، أقر المجلس والقلق ما زال يساوره إزاء عدم إحراز تقدم في تعيين الحدود، ولاية أخرى للبعثة حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، وذلك باتخاذ الإجماع القرار ١٥٦٠ (٢٠٠٤). كما أقر تعديلات لوجود البعثة وعملاتها، بما في ذلك سحب كتيبة المشاة من القطاع الشرقي وإدماج القطاعات الثلاثة الحالية في قطاعين. وأثناء المرحلة الثانية من العملية، الجارية بالفعل، سيعوّض عن سحب الجنود - إلى المدى الممكن - بزيادة ساعات تخليق الطائرات الموجودة لدى البعثة.

وكانت الحرب قد اندلعت بين إثيوبيا وإريتريا في أيار/مايو ١٩٩٨ نتيجة نزاع على الحدود. وأنشئت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بعد أن وقّع البلدان اتفاقاً لوقف العمليات العدائية في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في الجزائر العاصمة. ووقّع اتفاق سلام شامل في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في العاصمة الجزائرية أيضاً.

## الصومال

في أعقاب عقد من السنين اتسم بالفوضى والمجاعة في هذا البلد، بدأت في منتصف عام ٢٠٠٠ عملية مصالحة بمؤتمر سلام متعدد الاجنحة الحزبية في أرتا بيجيوتي، وتشكيل حكومة انتقالية. غير أنه ظلت هناك، بسبب عدم دعم عدة أحزاب صومالية، مشاكل رئيسية تتعلق بالأمن والتعمير والتنمية. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وقّع في الدوريت بكينيا إعلان بشأن وقف الأعمال العدائية وهياكل ومبادئ عملية المصالحة الصومالية.

وعقد المجلس أربع جلسات في عام ٢٠٠٤ بشأن الصومال. وفي الجلسة الأولى المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير، أصدر المجلس بيانا رئاسيا يؤكد فيه من جديد دعمه الحازم لعملية المصالحة ورحب بتوقيع إعلان في الآونة الأخيرة يهدف إلى تنسيق المسائل بوصفه خطوة هامة نحو إحلال سلام دائم. ودعا المجلس الأحزاب الصومالية إلى الاستفادة من التقدم المحرز وعلى العمل بسرعة على اختتام مؤتمر المصالحة الوطنية بإقامة حكومة انتقالية.

وفي ١٤ تموز/يوليه، مع بقاء عملية المصالحة الوطنية غارقة في مأزق في المؤتمر الصومالي للمصالحة الوطنية المعقود في كينيا، أدان المجلس العناصر التي تعرقل عملية السلام وحذّر من أن الذين يصرون على اتباع دروب المجاهمة والصراع سيكونون عرضة للمساءلة. ورحب المجلس أيضا بالخطوات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي للإعداد لوزع مراقبين عسكريين في الصومال ودعا الزعماء الصوماليين إلى التعاون مع هذه المبادرة.

وفي الشهر التالي، في ١٧ آب/أغسطس، طلب المجلس إعادة إنشاء فريق رصد الحظر المفروض على الأسلحة ضد الصومال، لفترة ستة أشهر، وذلك باتخاذ بالإجماع القرار ١٥٥٨ (٢٠٠٤). وطلب المجلس من فريق الرصد، الذي كان من المقرر أن تنتهي ولايته الحالية في ذلك اليوم أن يستمر في أداء المهام الموكلة إليه، بما في ذلك التحقيق في انتهاكات الحظر المفروض على وصول الأسلحة إلى الصومال برا وبحرا وجوا.

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أيد المجلس، في بيان رئاسي، تقييم الأمين العام للحالة في الصومال بأن المرحلة الراهنة من التقدم المحرز في العملية السلمية سوف تتطلب على الأرجح دورا ووجودا موسعين للأمم المتحدة في عملية بناء السلام، وقال إن مثل هذا الدور الموسع يجب أن يكون تدريجيا وأن يستند إلى نتيجة المناقشات مع الحكومة الجديدة.

وكان التقدم المحرز في الآونة الأخيرة، الذي تحدث عنه البيان الرئاسي للمجلس، قد شمل إنشاء برلمان اتحادي انتقالي. وقد شجع المجلس في ذلك البيان البرلمان الانتقالي على اتخاذ خطوات أخرى إلى الأمام، واختيار رئيس الوزراء ووزارة مؤلفة من أشخاص أكفاء، وعلى وضع برنامج عمل مبدئي وجدول زمني للمرحلة الانتقالية.

## ليبيا

في ٢٢ نيسان/أبريل، رحب المجلس، في بيان رئاسي، بقرار ليبيا التخلي عن برامجها لحيازة أسلحة الدمار الشامل، بوصفه خطوة إيجابية أُنخذت للوفاء بالتزاماتها وتعهداتها، بما في ذلك التعاون النشط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وكان المجلس قد اتخذ في ١٢ أيلول/سبتمبر من السنة الماضية القرار ١٥٠٦ (٢٠٠٣) الذي رفع فيه العقوبات المفروضة على ليبيا بعد أن قبلت مسؤوليتها عن أفعال مسؤولين فيها في عمليتين إرهابيتين أسفرتا عن تفجير طائرة لشركة بان آم في الرحلة ١٠٣ فوق بلدة لوكربي باسكتلندا، في عام ١٩٨٨، وتفجير طائرة فرنسية تابعة لاتحاد النقل الجوي في الرحلة ٧٧٢ في أجواء النيجر في عام ١٩٨٩، وأعلنت نبذها للإرهاب ورتبت لدفع التعويضات المناسبة لأسر الضحايا. على أن القرار أُتخذ بدعم ١٣ دولة فقط وامتناع فرنسا والولايات المتحدة عن التصويت. وقالت الولايات المتحدة إن العقوبات الأمريكية ضد ليبيا سوف تظل سارية، لأن الولايات المتحدة لا تزال لديها شواغل خطيرة إزاء سجل ليبيا الضعيف في مجال حقوق الإنسان، وتاريخ اشتراكها في الإرهاب، وأهم من ذلك عملها على حيازة أسلحة الدمار الشامل وشبكات إيصالها.

### الصحراء الغربية

دارت المناقشات بشأن الحالة في الصحراء الغربية هذه السنة مرة أخرى حول تمديد بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو)، وذلك لإعطاء الأطراف في النزاع مزيدا من الوقت لدراسة اقتراح سلام قُدم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وإفصاح الوقت أيضا أمام المجلس للنظر في اقتراح الأمين العام إجراء تخفيض ممكن في حجم البعثة في عام ٢٠٠٥.

ويوجز الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر (الوثيقة S/2004/827) مجالات الخيار لتخفيض ممكن في عدد موظفي مينورسو. الخيار الأول الحفاظ على الوضع الحالي أي ٢٠٣ من المراقبين العسكريين يعملون من تسعة مواقع أفرقة على جانبي المنطقة العازلة مع مقرّي قطاعين في سمارا ودخلا، ومقر القوة في العيون ومكتب ارتباط لمينورسو في تندوف بالجزائر مدعوم بوحدة طبية.

ومن شأن الخيار الثاني أن يسفر عن خفض عام قدره ٣٧ مراقبا يمثل ١٦ في المائة من القوة الحالية ويجعل العدد الإجمالي للقوة العسكرية ١٩٣ مراقبا. ومع أن عدد الدوريات البرية وزيارات الارتباط سينخفض بنسبة مناظرة، فإن هذا الخيار يتيح لمينورسو أن تستمر في رصد وقف إطلاق النار والإبلاغ عن الانتهاكات والمحافظة على اتصال يومي مع الطرفين، وإن كان ذلك على مستوى أدنى. ولن يكون لهذا الخفض أي آثار بالنسبة إلى المتطلبات اللوجستية للبعثة أو لمتطلباتها من الدعم للموظفين المدنيين.

وكان المبعوث الخاص للأمين العام إلى الصحراء الغربية، السيد جيمز بيكر الثالث، قد قدم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ "خطة سلام لتقرير المصير لشعب الصحراء الغربية"

إلى الأطراف المعنية في النزاع طويل الأمد حول هذا الإقليم. وتنص الخطة المقترحة (الوثيقة S/2003/565، المرفق الثاني) على قيام الأمم المتحدة بإجراء استفتاء بشأن المركز النهائي للصحراء الغربية وعلى قيام سلطة مؤقتة إلى أن تنفذ نتائج الاستفتاء.

وكانت المغرب والجيبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ونهر الذهب (جبهة بوليساريو) قد تنازعتا على الإقليم منذ أن تخلت عنه إسبانيا في عام ١٩٧٤. وقد أنشئت بعثة مينورسو في عام ١٩٩١ للإشراف على إجراء استفتاء ليختار فيه شعب الصحراء الغربية بين الاستقلال والاندماج مع المغرب، كجزء من خطة الأمم المتحدة للتسوية. غير أن عملية الاستفتاء هذه ما زالت تتعثر منذ عدة سنوات.

## أوروبا

### كوسوفو

في ٦ شباط/فبراير، أخبر المبعوث الخاص ورئيس بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، هاري هولكيري، المجلس بأن تنفيذ سياسة "المستويات قبل المركز" هو المشروع السياسي الأساسي للبعثة. وقال إن أكثر المهمات إلحاحا هي الخروج بخطة عمل للتنفيذ تبين بوضوح الإجراءات اللازمة لبلوغ المستويات.

على أنه في أواسط آذار/مارس، اكتسحت أعمال عنف واسعة النطاق الإقليم، فهزت البعثة من أساسها واستحوذت على الاهتمام في نظر المجلس في الحالة طيلة ما تبقى من عام ٢٠٠٤.

وقد بدا هذا الهجوم الذي قاده متطرفون ألبان في كوسوفو ضد الأقلية المؤلفة من طوائف الصرب والروما والأشكالي، في ١٧ آذار/مارس في مدينة ميتروفيتسا إثر مظاهرة احتجاج ضد غرق طفلين ألبانيين على الأقل وإطلاق النار على شاب صربي من كوسوفو وقتله. واتهم المتظاهرون الصربيين بالتسبب بوفاة الطفلين. وخلال يومين من أعمال العنف التي تبعت ذلك، قُتل ١٩ شخصا وأصيب ٩٥٢ شخصا آخر بجراح. وفي الفترة من ١٧ إلى ١٩ آذار/مارس ظلت المجتمعات المحلية للأقليات محاصرة ومهددة واضطر السكان إلى مغادرة منازلهم. وقد أحرق ودمّر ٧٣٠ منزلا يملكها أفراد من الأقليات في كوسوفو أو واقعة على مقربة من مجتمعاتهم المحلية. كما نهب المتطرفون الكنائس الأرثوذكسية الصربية ودمروها هي ومواقع دينية وثقافية أخرى.

واعتُبرت هذه الحملة الواسعة ضد الأقليات المستهدفة أخطر نكسة لجهود بعثة إدارة الأمم المتحدة في كوسوفو خلال السنوات الخمس الأخيرة وهي تمثل أضخم نكسة للاستقرار والمصالحة في كوسوفو.

وأدان المجلس، في بيان رئاسي بتاريخ ١٨ آذار/مارس، العنف الواسع النطاق فيما بين الأعراق الذي بدأ في اليوم السابق وأصر على وجوب وقفه الفوري. كما أدان المجلس بقوة الهجمات التي شنت على جنود قوات الأمن المتعددة الجنسيات المعروفة باسم "كفور" وعلى موظفي ومواقع بعثة الأمم المتحدة. وحذّر المجلس مرتكبي هذه الأفعال من أن "الهجوم على الوجود الدولي هو تعد على المجتمع الدولي ككل" وأنه ليس للتطرف أي وجود في مستقبل كوسوفو.

وقال وزير خارجية صربيا والجبل الأسود، غوران سفيلانوفيتش، الذي تكلم في المناقشة التي سبقت البيان، إن الهجمات كانت عبارة عن رسالة إلى الصربيين بأنه ليس لهم مجال للعيش في الإقليم وأن عليهم أن يغادروه؛ وكان مرتكبو أعمال العنف يقولون للقوة المتعددة الجنسيات وللأمم المتحدة إنه ليس لكم أي سلطان أو قوة حقيقية. وقال أما بالنسبة إلى مجلس الأمن فكانت هذه إشارة إلى أن القرار ١٢٤٤ لن ينفذ.

وقال ممثل ألبانيا الذي شجب الأحداث المفجعة ووصفها بأنها منافية لبناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق، إن الأحداث دليل لا على فشل الاشتراك الإيجابي بل على السياسات المستمرة التي أبقت على هياكل إدارية وشبه عسكرية متوازية. وقد أدى ذلك إلى إذكاء الانعزال العرقي وولّد موجات جديدة من التطهير العرقي بهدف تقسيم كوسوفو.

وبتاريخ ١٣ نيسان/أبريل استعرض جان - ماري غينيو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، في إحاطة قدمها لأعضاء المجلس، أعمال العنف الأخيرة والنكسة الكبرى التي تمثلها. كما أشاد بالدور البناء الذي قامت به حكومة صربيا والجبل الأسود في الجهود الرامية إلى وضع حد للعنف، ولكنه أعرب عن القلق من أن الاستجابة الأولية من زعامة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو كانت مترددة وحائرة. وقال إن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات ملموسة من جانب زعماء كوسوفو وشعبها لمعالجة أسباب هذا العنف المدفوع عرقيا والذي ما إنفك يُتزل بالبلاء بالإقليم وللتأكد من أنه لن يتكرر.

وفي ٣٠ نيسان/أبريل، كرر المجلس الإعراب عن أن خطة تنفيذ المستويات لكوسوفو، كما عُرضت في ٣١ آذار/مارس في بريشتينا، كوسوفو (صربيا والجبل الأسود)، ينبغي أن تشكل الأساس لتقييم التقدم الذي تحرزه مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بلوغ

تلك المستويات. وحث المجلس هذه المؤسسات بقوة على أن تثبت التزامها التام وغير المشروط بوجود كوسوفو متعددة الأعراق.

وفي ١١ أيار/مايو، استمع المجلس مرة أخرى إلى إحاطة إعلامية من السيد هولكيري الذي قال إن موجة العنف في آذار/مارس كانت تحدياً لاستدامة جهود المجتمع الدولي الرامية إلى بناء مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو، يعيش فيه كل المواطنين بسلام وأمن. وقال إن "العنف أجبرنا نحن العاملين في البعثة على أن نلقي نظرة متأنية على حالتنا"، وأضاف أن البعثة تتساءل عما إذا كانت استجابتها ملائمة وعما إذا كانت فعلت ما يكفي لمنع نشوب العنف. وأعلن أن البعثة تقوم منذ ذلك الحين باستعراض إجراءاتها العملية المتعلقة بالاستجابة للآزمات وأنها عيّنت فريق مراجعة لهذه الغاية.

وبتاريخ ٥ آب/أغسطس، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد الهادي عياني، إحاطة إعلامية للمجلس قال فيها إنه في أعقاب العنف الواسع النطاق الذي نشب في آذار/مارس، تركزت الجهود في كوسوفو على إيجاد بيئة يمكن فيها تعزيز الثقة بين الطوائف وتحريك الحوار بينها إلى الأمام. على أنه رغم حدوث تطورات ملموسة فقد كان التقدم العام المحرز هشاً وتحف به شواغل خطيرة مستمرة، على حد وصفه.

وبتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/يناير، أخطر الممثل الخاص الجديد ورئيس بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، سورين يسن - بيترسن، المجلس في إحاطة إعلامية أنه في أعقاب قرابة ٥ سنوات من "عملية انتظار" قد يكون حل مسألة كوسوفو قد اقترب، بما في ذلك إجراء محادثات بشأن المركز النهائي للإقليم. وقد وضعت استراتيجية شاملة ومتكاملة ومعها خطة عمل متماسكة وواضحة وجدول زمني قصير ولكنه ليس مستحيلاً. وقال إنه لم تقع منذ آذار/مارس سوى حادثة عرقية خطيرة واحدة وأن الانتخابات الأخيرة التي جرت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر كانت سلمية.

البوسنة والهرسك

كان نظر المجلس في الحالة في البوسنة والهرسك هذا العام قد انتهى باتخاذ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر قراراً من جزأين يحدد ولاية الهيئة المتعددة الجنسيات الرئيسية لتثبيت الاستقرار المعروفة اختصاراً باسم "يوفور" التي يتزعمها الاتحاد الأوروبي والتي تبدأ ولايتها رسمياً في ٢ كانون الأول/ديسمبر. وتختلف هذه القوة الأوروبية قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات التي كانت بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، ومُنحت القوة الجديدة ولاية مبدئية مدتها ١٢ شهراً.

و بموجب القرار ١٥٧٥ (٢٠٠٤) الذي أُتخذ بالإجماع بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، رحب المجلس بقرار منظمة حلف شمال الأطلسي إنهاء عملية قوة تثبيت الاستقرار بحلول نهاية السنة والمحافظة على الوجود هناك بإنشاء مقر قيادة لقوة من منظمة حلف شمال الأطلسي، بغية الاستمرار في المساعدة في تنفيذ اتفاق السلام بالاقتران مع القوة الأوروبية. وأذن المجلس للدول الأعضاء بأن تتخذ كل التدابير اللازمة، بناء على طلب القوة الأوروبية أو مقر قيادة قوات حلف الأطلسي، للدفاع عن وجود أي من القوتين، ولمساعدة القوتين في تنفيذ مهامهما. وسلّم المجلس أيضا بحق كل من القوة الأوروبية وقوة حلف الأطلسي في البوسنة والهرسك باتخاذ كل التدابير اللازمة دفاعا عن النفس من هجوم أو من خطر تعرضهما لهجوم.

وكان المجلس قد اتخذ قبل ذلك، في ٩ تموز/يوليه القرار ١٥٥١ (٢٠٠٤) الذي يأذن للدول الأعضاء المشاركة في قوة تثبيت الاستقرار بأن تستمر في المشاركة بالقوة لمدة ستة أشهر، وذلك في ضوء القرار الأخير لحلف الأطلسي بإنهاء عملية قوة تثبيت الاستقرار في كانون الأول/ديسمبر. ورحب المجلس أيضا في ذلك القرار الذي تألف من جزأين، بقرار منظمة حلف شمال الأطلسي وعزم الاتحاد الأوروبي على إيفاد بعثة تابعة تشمل عنصرا عسكريا.

وكان النظر في الحالة في البوسنة والهرسك قد بدأ في ٣ آذار/مارس بإحاطة إعلامية قدمها الممثل السامي بادي أشداون الذي قال إن ذلك البلد يواصل إحراز تقدم في العودة إلى الأحوال الطبيعية ونحو التحول إلى بلد أوروبي عصري. على أنه أخبر المجلس بأن الوقت يقصر بالنسبة إلى وفاء البلد بالشروط اللازمة للانضمام إلى كل من الشراكة من أجل السلام والتأهل للاشتراك في بدء العمل باتفاق تثبيت الاستقرار والارتباط.

ومضى قائلا إن الجهود مستمرة لملاحقة الشبكات الداعمة لمجرمي الحرب المدانين وأنه تم إصدار أوامر قانونية بتجميد الودائع المصرفية لعشرة أفراد يدعمون رادوفان كراديتش ولعزل عدة مسؤولين من وظائفهم، بمن فيهم نائب رئيس الحزب الحاكم في جمهورية صربسكا. كما أن إجراءات تتخذ لإيجاد قدرة محلية على محاكمة مجرمي الحرب.

وبسبب العدد المتزايد من التحديات لعملية تصديق شهادات الشرطة التي تجرى عن طريق بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، طلب المجلس، في بيان رئاسي تُلي في ٢٥ حزيران/يونيه، من السلطات في البوسنة والهرسك أن تكفل، عن طريق اعتماد أو تعديل تشريع محلي، أن يتم تنفيذ كل شهادات قوات عمل الشرطة الدولية تنفيذا تاما وفعالا.

وقدم الممثل السامي إحاطة أخرى إلى المجلس في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قال فيها إنه على الرغم من أن الحالة قد تحسنت كثيرا، فإن إحراز مزيد من التقدم سوف يعتمد على حل قضية جرائم الحرب السابقة، ومواصلة جهود الإصلاح، والاستمرار في إشراك المجتمع الدولي. وشدد على أن سلطات جمهورية صربسكا، لم تقم بتسليم فرد واحد من الذين وجهت إليهم تهم رسمية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأن رادوفان كرايتش وراتكو ملاديتش ما زالا فارين من وجه العدالة. وحذر جمهورية صربسكا من أن الوقت قد حان لتمثل للقانون الدولي.

وفي الجلسة ذاتها، استعرض الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ياب دي هوب شيفر، عمليات الحلف في البلقان. وقال إن رسالة المجلس ينبغي أن تكون حازمة وغير غامضة وهي أن وقت الأعداء قد فات لأن مسألة جرائم الحرب السابقة هي الآن أكبر العراقيل في وجه مستقبل أكثر إشراقا. وكلما طال أمد حلها، تأخر قيام البوسنة والهرسك بكسر القيد الأخير والحاسم بالماضي، وفتح الطريق إلى مستقبل مشرق كدولة أوروبية عصرية.

#### جورجيا

كانت عملية الاقتراع التي جرت في أوائل هذه السنة لانتخاب رئيس جديد للجمهورية وأعضاء جدد للبرلمان في جورجيا الموضوع الذي شغل نظر المجلس في الحالة في ذلك البلد. وفي ٢٧ شباط/فبراير، أطلع الرئيس الجورجي ميخائيل ساكشفيلي المجلس على الوضع في بلده وتعهد بالتزام لا هوادة فيه بالبحث عن تسوية سلمية للصراع في أبخازيا، وهي الجزء الشمالي الشرقي من البلد، وناشد المجلس زيادة جهوده لدفع قضية السلام الدائم والاستقرار في بلده إلى الأمام.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل، قدم رئيس وزراء جورجيا، زهراب جفانيا، إحاطة إعلامية للمجلس وقال إن الحكومة الجديدة ملتزمة بإجراء إصلاحات جديدة وبإيجاد حل سلمي للصراع. وذكر أن الحكومة جردت الجماعات المنشقة المسلحة من أسلحتها وسرحتها وأنها سجنّت أفراد عدة جماعات إجرامية تعمل في غرب جورجيا، وخاصة في المناطق الملاصقة لأبخازيا، وهي الجماعات التي اشتركت في عمليات اختطاف بينها اختطاف موظفي بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا.

وكانت هذه البعثة قد أنشئت في آب/أغسطس ١٩٩٣ للتحقق من الامتثال لاتفاقات وقف إطلاق النار ورصد حقوق الإنسان، في أعقاب اضطرابات اجتماعية وقعت في أبخازيا وتحولت في عام ١٩٩٢ إلى أعمال عنف انشقاقية. ومدد المجلس بالإجماع ولاية

العملية مرتين في عام ٢٠٠٤ أحدثتهما حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ من خلال القرار  
١٥٥٤.

قبرص

الآمال التي عُلقَت على خطة لإعادة توحيد الجزيرة وضعها الأمين العام بإمكان حل  
مسألة قبرص القائمة منذ وقت طويل، تحطمت في نيسان/أبريل نتيجة استفتاءين جريا في  
وقت واحد للطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية على الخطة. وأصدر المجلس بيانا  
للصحافة في ٢٩ نيسان/أبريل أعرب فيه عن خيبة أمله لأن فرصة "استثنائية وذهبية" لحل  
مسألة قبرص قد فوتت، وأعاد تأكيد دعمه القوي لتسوية سياسية عامة في قبرص حيث  
ما زالت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تعمل في تلك الدولة الجزرية منذ عام  
١٩٦٤.

ولاحظ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية كيران برندرغاست، أنه رغم أن نتائج  
الاستفتاءين على الخطة التي استهدفت إعادة توحيد الجزيرة كانت مخيبة للآمال، فإن الأمم  
المتحدة قد اقتربت أكثر من أي وقت مضى إلى حل واحدة من أكثر المسائل المعروضة على  
المجلس تعقيدا وحساسية.

وكان الفارو ديسوتو الممثل الخاص للأمين العام، قد ألقى كلمة في المجلس في بداية  
الشهر قال فيها إن شهر نيسان/أبريل سيكون واحدا من أهم الأوقات في السنوات الثلاثين  
الأخيرة بالنسبة إلى شعب قبرص، فيما يتقرر إعادة توحيد بلده على أساس خطة الأمين العام  
للتسوية. وقال إن تحقيق توحيد الجزيرة مهمة معقدة ونتيجتها ستكون نظاما اتحاديا يتألف  
من طائفتين ومنطقتين، داخل دولة قبرص ذات الشخصية القانونية الدولية، والسيادة،  
والمواطنة المستندة إلى مبدأ المساواة السياسية بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك.

وفي ٢١ نيسان/أبريل، قدم مشروع قرار من شأن المجلس أن يقر فيه ولاية عملية  
جديدة في قبرص ويفرض حظرا على مبيعات الأسلحة إلى هذه الدولة الجزرية غير أنه هُزم  
بسبب استعمال إحدى الدول دائمة العضوية في المجلس، وهي الاتحاد الروسي، حق النقض.  
وكان من شأن عملية الأمم المتحدة الجديدة، وفقا لما جاء في تقرير الأمين العام عن المسألة،  
أن تقوم بمهام بينها رصد امتثال الطرفين لخطة الأمين العام المتعلقة بسحب القوات والتحقق  
منها، وحل القوات المحلية، والقيام بأنشطة الشرطة.

وشدد ممثل الاتحاد الروسي الذي تحدث بعد التصويت على مشروع القرار، على  
ضرورة أن يتم الاستفتاءان في ٢٤ نيسان/أبريل بحرية وبدون أي ضغط أو تدخل من

الخارج. وقال إن من الضروري انتظار النتيجة وبعدها يكون المجلس في موقف يمكنه من اتخاذ قرار مدروس، بما في ذلك بشأن نشر عملية جديدة للأمم المتحدة.

ولاحظ السيد ديسوتو أنه مع رفض القبارصة اليونانيين لخطة التسوية، تم تفويت الفرصة النهائية لكفالة انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي كبلد موحد. وقال إنه بما أن الحالة الراهنة من الفتور باقية على ما هي عليه، فإن الأمين العام لا يرى أي أساس لأن يستأنف مساعيه الحميدة بنشاط.

وكانت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص قد أنشئت بموجب قرار المجلس ١٨٦ في عام ١٩٦٤، وفُوضت ولاية منع وقوع قتال بين طائفتي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، والمساهمة في حفظ القانون والنظام واستعادتهما في الجزيرة. وفي أعقاب القتال الذي اندلع في عام ١٩٧٤، وسَّع المجلس ولاية القوة لتشمل المحافظة على منطقة عازلة بين قوات الجانبين. ونظرا إلى عدم التوصل إلى تسوية سياسية ظلت ولاية القوة تجدد كل ستة أشهر منذ ذلك الحين.

واتخذ المجلس قراره ١٥٤٨ (٢٠٠٤)، الذي جدد ولاية القوة لفترة أخرى تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ورحب باعتماد الأمين العام استعراض ولاية قوة حفظ السلام في قبرص وعدد أفرادها ومفهوم عملياتها في ضوء استفتاءي ٢٤ نيسان/أبريل، عندما صوت القبارصة اليونانيون ضد خطة إعادة توحيد الجزيرة.

وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس القرار ١٥٦٨ الذي رحب فيه بالاستعراض الذي أجراه الأمين العام عملا بالقرار ١٥٤٨، وأيد توصيات الأمين العام بتعديل مفهوم عمليات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وعدد أفرادها وقرر تمديد ولايتها لفترة ستة أشهر أخرى تبدأ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وتنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

## آسيا

### بوغينفيل

عقد المجلس اجتماعا رسميا واحدا هذا العام بشأن الحالة في بوغينفيل، واستمع إلى إحاطة إعلامية من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، دانيلو تورك، الذي قال إنه مع اكتمال المرحلة الحالية من العملية السلمية، ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن الصراع هناك كانت له أبعاد خطيرة وأن ١٥ ٠٠٠ شخص قتلوا أثناء ذلك.

وفي المناقشة التي تبعت ذلك، رحب المتكلمون بالتقدم المستمر نحو السلام والرخاء في بوغينفيل وخاصة باكتمال ٨٠ في المائة من عملية تدمير الأسلحة، إلى جانب الجهود الرامية إلى صياغة دستور واختيار حكومة استقلال ذاتي. وقالوا إن اكتمال برنامج تدمير الأسلحة سوف يمهد الطريق لانتخابات حرة وديمقراطية وإنشاء حكومة بوغينفيل المستقلة ذاتيا. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للدور التيسيري الذي تؤديه بعثة مراقبي الأمم المتحدة الصغيرة في بوغينفيل التي أعيد تشكيلها حديثا تحت قيادة مدير جديد. وكان هناك اتفاق واسع النطاق على أن تنفيذ اتفاق السلام في بوغينفيل كان ممتازا بفضل دعم البعثة له.

تيمور الشرقية/تيمور - ليشتي

كان العامل المحدد لدراسة المجلس للحالة في تيمور - ليشتي، قراره في تشرين الثاني/نوفمبر سحب بعثة الأمم المتحدة هناك في أيار/مايو ٢٠٠٥، أي بعد ثلاث سنوات من استقلال البلد. وثمة معلم آخر كان البيان الذي أدلت به في أيار/مايو وزيرة الدولة والوزيرة العضو في رئاسة مجلس وزراء تيمور - ليشتي، أنا بيسوا بينتو، وأخبرت به المجلس بأن ارتباط بلدها بالأمم المتحدة كان فصلا فريدا وملهما من فصول تاريخ البلد. ومع أنه لم توضع خطة مرسومة من الناحية الزمنية، إلا أن المجتمع الدولي استطاع أن يعيد بناء البلد الذي خرج لتوه من حطام الفوضى وخراب اليأس.

وكانت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية - التي أنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ لإدارة إقليم تيمور الشرقية بعد الاستفتاء الذي أجري هناك في ٣٠ آب/أغسطس من تلك السنة ووصفت بأنها نجاح "مثالي" للأمم المتحدة - قد أوقفت عملياتها عندما نال ذلك الإقليم استقلاله في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. وقبيل الاستقلال بقليل، أي في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، أنشأ المجلس بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، كمتابعة.

وكان وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان-ماري غينيو، قد حث المجلس في ٢٠ شباط/فبراير، في أول إحاطة قدمها هذا العام عن الحالة، على منح مهلة سنة "لمرحلة تدعيم" عملية حفظ السلام المقرر أن تنتهي في ٢٠ أيار/مايو. وقد اعتبر تلك المهلة أساسية لتعزيز المكاسب التي تحققت حتى تاريخه. كما أشار إلى أنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق على الحدود مع إندونيسيا، وإلى أن إقامة هياكل وعلاقات على الأرض تتطلب مزيدا من الوقت. وقال إن سنة إضافية من الدعم سوف تساعد في توحيد الإدارة العامة، وفي إحراز تقدم في التحقيقات في الجرائم الخطيرة، وفي إنشاء قوة شرطة تتسم بالفعالية وبالروح

المهنية، وهذه كلها أمور سوف يكون لها تأثير مفيد في تمكين البلد من بلوغ عتبة الاكتفاء الذاتي.

وأعرب المجلس في ١٠ أيار/مايو عن تأييد واسع النطاق لاقتراح تمديد البعثة وتعديل حجمها وولايتها. وأشار الممثل الخاص، كماليش شارما، الذي قدم إحاطة تناولت تقرير الأمين العام، إلى أنه يدعم مواصلة ما وصفه "بالارتباط الاستثنائي" للأمم المتحدة بتلك الدولة الحديثة الاستقلال. وقال إن التبادل البناء بين حكومة تيمور- ليشتي والبعثة هو نموذج مثالي للتعاون.

وفي ١٤ أيار/مايو، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤) الذي مدد فيه ولاية البعثة لفترة ستة أشهر، بهدف تمديدتها فيما بعد مرة أخرى لفترة ستة أشهر نهائية حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. وقرر المجلس أيضا أن يقلص حجم البعثة وينقح مهامها. وسوف تتألف الولاية الآن من العناصر التالية، كما هي مشروحة في تقرير الأمين العام: دعم الإدارة العامة ونظام إقامة العدل في مجال الجرائم الخطيرة؛ ودعم إنشاء جهاز لإنفاذ القوانين؛ ودعم أمن واستقرار تيمور- ليشتي.

واستمع المجلس في ٢٤ آب/أغسطس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، الهادي عنابي، الذي أخبر المجلس بأن تيمور- ليشتي تحرز تقدما حثيثا باتجاه الاكتفاء الذاتي، غير أنها ستظل بحاجة إلى مساعدة دولية لبعض الوقت في المستقبل. ومع أن تقدما أُحرز في كل جوانب ولاية البعثة، فإن هناك قدرا كبيرا من العمل يتعين إنجازه في الأشهر المتبقية على انتهاء البعثة في أيار/مايو المقبل. وفي النقاش الذي تبع ذلك، حذر المتكلمون من أن المكاسب التي حققها ذلك البلد يمكن أن تتعرض لخطر عكس اتجاهها بدون مساعدة متواصلة من المجتمع الدولي.

وفي أعقاب استمرار الإعراب عن اتفاق عام وواسع النطاق، في مناقشة المجلس للموضوع في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، على تمديد آخر للبعثة حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، قام المجلس في اليوم التالي بتمديد البعثة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ذلك التاريخ، من خلال اتخاذ بالإجماع القرار ١٥٧٣ (٢٠٠٤). وستظل البعثة محتفظة بما لها من مهام وتشكيل وحجم حاليا، بغية السماح لها بإنجاز مهامها الرئيسية وتدعيم المكاسب التي تحققت حتى الآن.

الأمريكتان

هايتي

بدأ اشترك الأمم المتحدة في هايتي في شباط/فبراير ١٩٩٣ بوزع البعثة المدنية الدولية في هايتي المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أنشأ المجلس أول عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في ذلك البلد هي بعثة الأمم المتحدة في هايتي. وحدثت، بعد سلسلة متتالية من بعثات حفظ السلام حتى نهاية ٢٠٠١، عدة تطورات إيجابية، بما فيها استعادة درجة من الديمقراطية من خلال أول تسليم سلمي لزام السلطة يتم بين رئيسين منتخبين بصورة ديمقراطية. غير أن المأزق السياسي الذي أعقب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠٠٠، والذي نجم "النصر" فيه عن توجه ما بالكاد يصل إلى ١٠ في المائة من الناخبين الى صناديق الاقتراع، تحول فيما بعد إلى أزمة سياسية عميقة.

وفي أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٤ نشب صراع مسلح في مدينة جوناييف، وانتشر القتال في الأيام التي تبعت ذلك إلى مدن أخرى. وأخذ المتمردون يسيطرون تدريجياً على معظم الجزء الشمالي من البلد، ورغم الجهود الدبلوماسية أخذت المعارضة المسلحة تهدد بالهجوم على العاصمة بورتوبرانس.

وذكر المجلس الذي ساوره قلق عميق إزاء تدهور المناخ السياسي والأمني والحالة الإنسانية في هايتي، في بيان رئاسي أصدره في ٢٦ شباط/فبراير، أنه سينظر على وجه السرعة في خيارات للوجود الدولي في هايتي، بما في ذلك قوة دولية لدعم تسوية سياسية.

وفي ٢٩ شباط/فبراير، استقال رئيس هايتي جان بيرتران أرسستيند وحل مكانه في اليوم ذاته رئيس المحكمة العليا بوصفه رئيساً مؤقتاً. وفي مساء اليوم ذاته، قدم الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة طلباً من الرئيس المؤقت لهايتي بالمساعدة من الأمم المتحدة، شمل إذناً بالسماح لقوات دولية بدخول البلد.

وفي تلك الليلة، واستجابة للحالة السياسية والأمنية والإنسانية المتدهورة في هايتي، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤) الذي أذن بوزع فوري لقوة متعددة الجنسيات مؤقتة لفترة ثلاثة أشهر للمساعدة في تأمين العاصمة وتثبيت الحالة فيها وفي أماكن أخرى من البلد. وأعلن المجلس استعداده لإنشاء قوة تثبيت تالية لدعم استمرار العملية السياسية والحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة.

وبتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل أنشأ المجلس، وقد لاحظ ما يواجهه تثبيت الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي من تحديات في هايتي، بعثة الأمم المتحدة لتثبيت الحالة في هايتي لفترة مبدئية مدتها ستة أشهر. وطلب أن تُنقل إليها السلطة من القوة المتعددة الجنسيات المؤقتة اعتباراً من ١ حزيران/يونيه.

وشدد المجلس في بيان رئاسي صدر في ١٠ أيلول/سبتمبر، على أن البعثة يجب أن تعمل بنشاط، وفقا لولايتها، على مساعدة مؤسسات الأمن في البلد في التصدي لأنشطة كل الجماعات المسلحة غير القانونية. ودعا الحكومة المؤقتة إلى أن تكمل، بدون تأخير، إنشاء المطلوب لتنفيذ البرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من هياكل وإطار قانوني، مشيرا إلى أن البعثة سوف تقدم أيضا مساعدة في ذلك الصدد.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قرر المجلس أن الحالة في هايتي ما زالت تهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة، فقام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتثبيت في هايتي حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بنية تجديدها لفترات أخرى. وعن طريق اتخاذه بالإجماع القرار ١٥٧٦ (٢٠٠٤)، حث الحكومة المؤقتة على مواصلة العمل بنشاط على استكشاف كل الطرق الممكنة لتشمل في العمليتين الديمقراطية والانتخابية أولئك الذين ظلوا خارج العملية الانتقالية ولكنهم رفضوا العنف.

## المحاكم الدولية

المحكمتان الجنائيتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا

تُوجت دراسة المجلس هذا العام لأعمال محكمتي الأمم المتحدة لجرائم الحرب باجتماع عُقد في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر حضره كبار مسؤولي المحكمتين - أي الرئيس والمدعي العام في كل محكمة - وأعربوا فيه عن تصميمهم على الوفاء بالموعد النهائي الذي حدده المجلس وهو عام ٢٠٠٨ للانتهاء من كل المحاكمات وعام ٢٠١٠ لإنجاز كل الأعمال الناجمة عن الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا عام ١٩٩٤ وعن الصراعات في يوغوسلافيا السابقة في أوائل التسعينات من القرن الماضي. وكان المجلس قد حدد في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) السنة الماضية الاستراتيجية لإتمام كل المحاكمات.

وقبل ذلك، في ٢٩ حزيران/يونيه، حذر كبار المسؤولين في المحكمتين من أن أوجه قصور خطيرة تتعلق بالتمويل والإمداد بالموظفين، وكذلك بعدم تنفيذ بعض الدول الإقليمية لأوامر الاعتقال الصادرة بحق فارين من وجه العدالة الذين تعلق المحكمتان أولوية عليا على اعتقالهم، قد يؤخر انتهاءهما من أعمالهما بحلول عام ٢٠٠٨. (وكان هؤلاء المسؤولون قد أطلعوا المجلس، في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٣، على أنه قد لا يكون ممكنا تنفيذ الاستراتيجية).

وحت المجلس بقوة، في بيان رئاسي أصدره في ٤ آب/أغسطس، المحكمتين على المثابرة في العمل للوفاء بالمواعدين المحددين لإنهاء عملهما، وشدد على أن التعاون التام من

جميع الدول أمر جوهرى لإتمام أعمال المحكمتين، وحث كل الدول - ولا سيما صربيا والجلبل الأسود، وكرواتيا، والبوسنة والمهرسك بما فيها جمهورية صربسكا، على تكثيف تعاونها مع المحكمة المكرسة ليوغوسلافيا السابقة، وخاصة في إلقاء القبض على رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش وجميع المتهمين الفارين الآخرين.

وكان المجلس قد اتخذ بالإجماع في ٢٦ آذار/مارس القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) الذي أهاب بالمدعين العامين للمحكمتين القيام على وجه السرعة باستعراض القضايا المتبقية لكي يقررا أي القضايا ينبغي المضي فيها وأيها ينبغي أن تحول إلى الولايات القضائية المختصة، وكذلك التدابير التي يلزم اتخاذها للوفاء باستراتيجيات إتمام الأعمال. وأهاب القرار بكل محكمة أن تكفل، عند مراجعة وتأكد أية هم رسمية جديدة، أن يكون الاهتمام مركزا على أكبر الزعماء المتهمين بكونهم المسؤولين أكثر من غيرهم عن الجرائم المشمولة بالولاية القضائية لكل من المحكمتين.

#### محكمة العدل الدولية

بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قرر المجلس أن تُجرى انتخابات ملء شاغر في محكمة العدل الدولية وذلك في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، في جلسة يعقدها المجلس وجلسة تعقدها الجمعية العامة لهذا الغرض. ومن خلال اتخاذ القرار ١٥٧١ (٢٠٠٤) بالإجماع، أعرب المجلس عن أسفه لاستقالة القاضي جيلبير غيوم اعتبارا من ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٥، ولاحظ أن شاغرا سوف ينشأ في المحكمة لما تبقى من فترة القاضي المستقيل ويتعين ملء ذلك الشاغر وفقا لأحكام النظام الأساسي للمحكمة. (ووفقا للمادة ١٤ من النظام الأساسي، يحدد مجلس الأمن موعد إجراء الانتخاب ملء الشاغر).

#### حفظ السلام، وبناء السلام، والقضايا المواضيعية

##### عمليات حفظ السلام

أجرى المجلس في ١٧ أيار/مايو مناقشة دامت يوما كاملا بشأن عمليات حفظ السلام شارك فيها أكثر من ٤٠ وفدا، وبلغت ذروتها في بيان رئاسي يؤكد أن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة قد يحتاجون في بيئة التحديات السائدة هذه الأيام إلى قواعد اشتباك أكثر تشددا وإلى الموارد العسكرية اللازمة لتمكينهم من أداء مهمات ولاياتهم والدفاع عن أنفسهم، إذا لزم الأمر. وأكد المجلس أيضا في ذلك البيان على ضرورة القيام بصورة منتظمة بتقييم حجم العمليات وولاياتها وهيكلها بغية إجراء التعديلات اللازمة فيها. وشدد على ضرورة تحسين التخطيط المتكامل للبعثات وكذلك على زيادة قدراتها على وزع الأفراد والمعدات بسرعة لكفالة بدء عمليات حفظ السلام بشكل ملائم.

وفي هذا الخصوص، حث المجلس الدول الأعضاء على المساهمة بأعداد كافية من الجنود وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين المدربين، بمن فيهم ذوو القدرات والمهارات المتخصصة. ودعا الدول أيضا إلى أن تضمن تزويد الأمم المتحدة بالدعم السياسي والمالي الكامل لمواجهة التحديات بفعالية واطاعة نصب الأعين ما لكل بعثة من احتياجات محددة وواضحة في الاعتبار ما يترتب على ذلك من آثار في الموارد البشرية والمالية بالنسبة إلى المنظمة. وإدراكا من المجلس لوجوب أن تكون عمليات حفظ السلام الفعالة جزءا من استراتيجية عامة لتعزيز السلام وتواصله، شدد المجلس على الحاجة إلى القيام، منذ البداية، بكفالة وجود تنسيق وتماسك واستمرارية بين مختلف أجزاء تلك الاستراتيجية العامة، وخاصة بين حفظ السلام من ناحية وبناء السلام من ناحية أخرى.

#### دور قطاع الأعمال التجارية

كان الأمين العام كوفي أنان قد صرح في اجتماع للمجلس عقد في ١٥ نيسان/أبريل بأنه لم يعد ممكنا فصل اهتمام شركات القطاع الخاص الكبرى عن الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة مثل السلام والتنمية والإنصاف. وقال إنه فيما يدرس المجلس دور قطاع الأعمال التجارية في منع نشوب الصراع وحفظ السلام وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع، ينبغي ألا يفوته أن لشركات الأعمال التجارية مصلحة ضخمة في البحث عن الحلول، لأن الشركات تحتاج إلى بيئة مستقرة لتدير أعمالها وتقلل إلى الحد الأدنى من المخاطر. وأضاف أنه رغم غض الطرف في غالب الأحيان عن الأبعاد الاقتصادية للصراع المسلح، إلا أنه يتعين عدم التقليل من شأنها أبدا. ومضى يقول إن قرارات الشركات الخاصة العاملة في مناطق الصراع يمكن أن تساعد البلدان على أن تدير ظهر الجحش للصراع أو أن تزيد من تفاقم التوترات التي أشعلت الصراع في المقام الأول.

ولما كانت ألمانيا تتولى رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل، تحدث رئيس المجلس بوصفه ممثل بلده فقال إن مشاركة القطاع الخاص وشركاته في مرحلة ما بعد الصراع في إعادة البناء من شأنها، مثاليا، أن توفر فائدتين توأمين: الاستثمار وما يسفر عنه من مزيد من فرص العمل والفرص التجارية، والدراية الفنية والخبرة في الأمور الإدارية. على أن ما يقرر ما سيكون في مصلحة القطاع الخاص في نهاية المطاف هو القطاع الخاص ذاته وليس الحكومات أو المنظمات الدولية. فالشركات تتخذ القرارات الخاصة بها بعد أن تزن الفرص مقابل مخاطر الوجود في مناطق الصراع. وأكد أنه لا يمكن أن يكتب النجاح لاشتراك القطاع الخاص في كل مراحل أي صراع إلا إذا كان جزءا من مجهود متضافر أوسع.

وكان بين المشاركين في النقاش رئيس شركة سيمتر والمسؤول التنفيذي الأعلى فيها، هاينريش فون بيرر، الذي عرّف العوامل الأساسية لاشتراك القطاع الخاص في حالات ما بعد الصراع بأنها الأمن، والهياكل الأساسية، والتمويل، والتخطيط لمرحلة ما بعد الصراع، والتقدم الملحوظ. أما رئيس البنك الدولي جيمز وولفسون، فنقل المناقشة باتجاه ضرورة إقامة إطار لاستعادة الأعمال التجارية بمجرد استعادة السلام. وقال إن ما يرمي إليه القطاع الخاص في منع حدوث صراع يتفق تماما مع الأغراض الإنسانية للأهداف الإنمائية للألفية - وهي توفير فرص العيش للناس.

### بناء السلام

عقد المجلس في ٢٢ أيلول/سبتمبر اجتماعا على المستوى الوزاري لمناقشة الطرق التي يمكن أن تستخدم لبناء صرح سلام دائم في المجتمعات التي حطمتها الحروب، انتهى بإصدار بيان رئاسي اعترف فيه المجلس بتزايد أهمية الجوانب المدنية، مثل الشرطة، وإقامة العدل، واستعادة سيادة القانون في معالجة الأزمات المعقدة ومنع تكرارها. وأكد المجلس أهمية حل الصراع والاعتراف بأهمية التعاون العسكري-المدني في إدارة الأزمات. وجاء في البيان أن العنصر العسكري وعنصر الشرطة أساسيان في التصدي لبعض حالات الأزمات الخطيرة وتثبيتها وضمان الأمن.

واتفق الوزراء أيضا على أن مشاركة عنصر مدني قوي أمر بالغ الأهمية في توفير المساعدة الإنسانية، وإعادة إقامة النظام العام، وتشغيل المؤسسات العامة، والتعمير، والإنعاش، وبناء صرح السلام من أجل التنمية المتواصلة الأطول أجلا. كما أن المشاركة المدنية جوهرية بالنسبة إلى استراتيجية لفض الاشتباك العسكري، وتؤدي دورا هاما في بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وكان الأمين العام كوفي أنان قد افتتح هذا الاجتماع بكلمة قال فيها إن العمل المعقد المتمثل في بناء سلام دائم يمكن أن يكون ناجحا حقا؛ وتشهد بذلك أمثلة السلفادور وغواتيمالا وموزامبيق وناميبيا، وفي الآونة الأحدث عهدا تيمور- ليشتي. وأضاف قائلا إن الأمر يتطلب توافر عناصر معينة. وأول هذه العناصر وأهمها هو الالتزام الطويل الأجل من المجلس، لأن عدم إكترائه أو إنقسامه يمكن أن يتيح للأسباب الجذرية أن تزداد سوءا وأن تنفجر في صراع مرة أخرى في يوم ما. وحذر قائلا "لقد رأينا العواقب المريعة للفشل في بناء السلام في هايتي وليبيريا، حيث عدنا إلى التواجد فيهما من جديد. ويجب ألا نكرر هذه الأخطاء".

## دور المجتمع المدني

أجرى المجلس الذي دعاه إلى الانعقاد وفد الفلبين أثناء ترؤسه للمجلس، مناقشة مطولة يوم ٢٢ حزيران/يونيه بشأن دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد مرحلة الصراع، تكلم فيها الأمين العام كوفي أنان ودعا إلى إجراء حوار ذي اتجاهين بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، لا من أجل أن يدير طرف شؤون الطرف الآخر بل لضمان أن تكمل جهود كل منهما جهود الآخر. وشدد على أنه لا ينبغي أن ينظر إلى تنظيمات المجتمع المدني كشركاء في بناء السلام إلا بعد وصول الأمم المتحدة إلى البلد المعني وهي تحمل في حبيها ولاية بذلك. وأضاف أن لكل من جماعات المجتمع المدني المحلية والدولية دورا تؤديه في الأجهزة التداولية في الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن حيث تصدرت الصراعات المدنية وحالات الطوارئ المعقدة المناقشات في السنوات الأخيرة.

وحث الأمين العام المجلس على النظر إلى مساهمات المجتمع المدني لا كمحاولات لسلبه دوره بل كطريقة لإضافة الجودة والقيمة إلى قراراته وضمان تنفيذها الفعال. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تسعى تنظيمات المجتمع المدني إلى تقليص نفوذ القوى التي تشجع سياسات الاستبعاد أو العنف. ويمكن لهذه التنظيمات أن تساعد في التقليل من جاذبية أولئك الذين يسعون إلى إعادة إشعال الصراع، وأن تساعد في إيجاد توافق آراء وطني بشأن تصميم هياكل وبرامج مرحلة ما بعد الصراع، وأن تعد المجتمعات المحلية لاستقبال الجنود المسرحين، واللاجئين، والمشردين داخليا. وباختصار، يمكنها أن تعرب عن شواغل الجماعات المهمشة. وقال إن الوقت قد حان ليعمق المجلس حواراه مع تنظيمات المجتمع المدني وأن يرسى العلاقات معها على أساس أكثر ثباتا. وكان المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومنظمة كير الدولية من بين المنظمات التي شاركت في هذه المناقشة.

## المصالحة في مرحلة ما بعد الصراع

أدلى أكثر من ٤٠ متكلمًا بأرائهم بشأن دور الأمم المتحدة في تحقيق المصالحة في مرحلة ما بعد الصراع، في اجتماع عقده المجلس في ٢٦ كانون الثاني/يناير، تلي في أعقابه بيان رئاسي أكد فيه المجلس مجددا الأهمية الحيوية لدور الأمم المتحدة في ذلك الخصوص، وشدد على ضرورة قيام تعاون وثيق داخل منظومة الأمم المتحدة وداخل المجلس. وقد رأى أعضاء المجلس أن من المناسب المضي في دراسة كيفية تسخير وتوجيه الخبرات العملية ذات الصلة بالموضوع المتوافرة داخل منظومة الأمم المتحدة ولدى الدول الأعضاء بحيث تكون متاحة بسرعة للمجلس، وعلى نطاق أوسع لمنظومة الأمم المتحدة وأعضائها، وللمجتمع الدولي ككل.

وافتتحت الاجتماع وزيرة خارجية شيلي، ماريا سوليداد الفير فالنزيولا، التي كان وفد بلدها يرأس المجلس لشهر كانون الثاني/يناير، فقالت إن موضوع المصالحة في مرحلة ما بعد الصراع يقع في نقطة تقاطع المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية السياسية عن تحقيق السلام الدولي. وقال الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تولىاميني كالوموه، إن كل صراع مسلح هو كارثة بشرية يتطلب إنهاؤها الحقيقي مصالحة أصيلة وحلولا تعالج الأسباب الجذرية للصراع. وأضاف أن المصالحة هي أن يتاح للناس الذين تشاطروا ماضيا مؤلما من الانقسام العيش معا مرة أخرى. وتختلف طرق تحقيق ذلك وفقا للظروف الوطنية المعينة.

### العدالة وسيادة القانون

شدد المجلس في بيان رئاسي أصدره بعد اجتماع عقد في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، على أهمية ما تنسم به استعادة العدالة وسيادة حكم القانون من أهمية وطابع الاستعجال في مجتمعات ما بعد الصراع، لا من أجل معالجة إساءات الماضي فحسب، بل وكذلك من أجل تعزيز المصالحة الوطنية ومنع العودة إلى الصراع. وقال الأمين العام كوفي أنان الذي تحدث في مستهل الاجتماع إن إعادة الأخذ بحكم القانون وضمان تطبيقه بتراهة من الأمور الجوهرية لإعادة الحياة إلى المجتمعات التي حطمها الصراع. وكان مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارك مالوك براون، والمستشار الخاص للأمين العام لمسألة منع الإبادة الجماعية، خوان مينديس، من بين الذين تحدثوا في الاجتماع.

وهيمنت على الاجتماع الذي دام اليوم كله الدعوات إلى إدخال أحكام بشأن العدالة وحكم القانون في ولايات عمليات حفظ السلام منذ البداية، بغية السماح لعملية المصالحة المبكرة وإعادة البناء أن تثبت في المجتمعات التي صدّعها الصراع المسلح. على أن المتكلمين حذروا من مغبة تقديم حلول سابقة الإعداد أو صيغ مثل "نموذج واحد يناسب الجميع". ووصف البعض المحكمة الجنائية الدولية بأنها تجسيد لأعمال وتطلعات ضحايا معظم الجرائم الدولية الخطيرة وشددوا على أنها توفر أفضل أمل لوضع حد للإفلات من العقاب.

### المدنيون في حالات الصراع المسلح

استند نظر المجلس في مسألة حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح إلى أحدث تقرير للأمين العام عن المسألة (الوثيقة S/2004/431)، التي تلاحظ أن المدنيين ما زالوا يتحملون ثقل وطأة الصراعات المسلحة. وكان بيان رئاسي صدر في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ (الوثيقة S/PRST/2002/6) وتضمن مذكرة مساعدة عن الموضوع، قد حدد

١٣ هدفا أساسيا لحماية المدنيين في حالات الصراع هي: الوصول إلى سكان ضعيفي الحال، وعزل المدنيين عن العناصر المسلحة؛ وإقامة العدل والمصالحة؛ والأمن والقانون والنظام؛ ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج والتأهيل؛ والأسلحة الصغيرة والعمل في مجال الألغام؛ وتدريب قوات الأمن وقوات حفظ السلام؛ والآثار بالنسبة إلى النساء؛ والآثار بالنسبة إلى الأطفال؛ والأمن وقوات حفظ السلام؛ وسلامة وأمن العاملين في المنظمات الإنسانية والمرتبطین بهم؛ ووسائل الإعلام والمعلومات؛ والموارد الطبيعية والصراع المسلح؛ والتأثير الإنساني المترتب على الجزاءات.

واقترح وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، إيان إيغيلاند، في إحاطة قدمها إلى المجلس في حزيران/يونيه أن ينظر المجلس في اتخاذ قرار جديد في هذا الموضوع، مشيراً إلى أنه ما دام المدنيون يشكلون غالبية ضحايا حالات الصراع المسلح، فإن أي تقدم يحرز في حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح سيظل غير كاف، وإيجاد ثقافة حماية سيظل هدفا بعيد المنال. وحث السيد إيغيلاند المجلس، في إحاطة إعلامية قدمها في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، على التحول نحو العمل على إيجاد ثقافة حماية تعالج الحاجات الحقيقية للمدنيين المحصورين بسبب الصراع. وفي اليوم ذاته، أصدر المجلس بيانا رئاسيا أكد فيه من جديد إدانة كل أعمال العنف التي تستهدف المدنيين أو غيرهم من الأشخاص المشمولين بالحماية بموجب القانون الدولي. كما شدد على الحاجة إلى اعتماد استراتيجية واسعة لمنع نشوب الصراعات تناول الأسباب الجذرية للصراع.

#### الأطفال والصراع المسلح

اتخذ المجلس في ٢٢ نيسان/أبريل، القرار ١٥٣٩ الذي أدان فيه بأقوى العبارات تجنيد واستخدام الأطفال كجنود وطلب إلى الأمين العام أن يضع بسرعة - ويفضل أن يكون ذلك في غضون ثلاثة أشهر - خطة عمل للرصد المنتظم والشامل وآلية للإبلاغ لتوفير معلومات آنية وإيجابية ودقيقة عن تلك الممارسة، وذلك كيما ينظر المجلس فيها بهدف اتخاذ إجراءات مناسبة ضد الأطراف المعنية. ودعا القرار الأطراف المعنية إلى أن تعد، في غضون ثلاثة أشهر، خطط عمل ذات حدود زمنية لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات. وأعرب أيضا عن اعتزامه النظر في فرض تدابير هادفة وتدرجية، من خلال قرارات تخص كل بلد معني، مثل الحظر على الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وكان بؤرة تركيز المناقشة المفتوحة التي أجزاها المجلس بشأن المسألة في ٢٠ كانون الثاني/يناير، هو تقرير الأمين العام (الوثيقة S/2003/1053) الذي أورد ٣٢ طرفا، بين حكومات وجماعات مسلحة، في ست حالات مدرجة في جدول أعمال المجلس، ما زالت

تجنّد الأطفال وتستخدمهم كجنود. وهذه الحالات هي أفغانستان وبوروندي وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا والصومال. وقدم الممثل الخاص للأمين العام لموضوع الأطفال والصراع المسلح، أولارا أوتوتو، تقرير الأمين العام إلى المجلس. كذلك قدمت كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إحاطة إعلامية للمجلس عن الموضوع.

## المرأة والسلام والأمن

بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر أجرى المجلس مناقشة دامت يوماً بطوله بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة لصدور القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يعتبر معلماً في تاريخ المجلس لأنه أعرب، بين أمور أخرى، عن القلق لأن النساء والأطفال يشكلون الغالبية العظمى من المتضررين من الصراع المسلح. وشدد على ضرورة زيادة دور المرأة في صنع القرار فيما يتعلق بمنع الصراع وحله. وأطلع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان-ماري غيينو، المجلس على حالة تنفيذ القرار في إدارة عمليات حفظ السلام. وقالت لويز آربور، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إن ذات هدف القرار ١٣٢٥ هو معالجة حاجات النساء والفتيات الموجودات في حالات الأزمات مثل دارفور. وتكلم في المناقشة خمسون متحدثاً بينهم ممثلو ٤٢ دولة عضواً واقتروا طرقاً للتعجيل بالقضاء على العنف القائم على الجسدية في الصراع المسلح وإدماج المرأة في كل مراحل بناء صرح السلام.

واعتمد المجلس في أعقاب هذه المناقشة مباشرة، بياناً رئاسياً أدان بقوة استمرار أعمال العنف ضد النساء في حالات الصراع المسلح. كما أدان كل انتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات في حالة الصراع واستخدام الاستغلال الجنسي والعنف وإساءة المعاملة ضدهن. وحث البيان على الوقف الفوري والتام لهذه الأفعال وشدد على ضرورة إنهاء الإفلات من العقاب كجزء من نهج شامل إزاء السعي إلى إحلال السلام، والعدالة، والحقيقة، والمصالحة الوطنية.

## الأزمات المعقدة واستجابة الأمم المتحدة

دعا ممثل باكستان الذي ترأس وفده المجلس لشهر أيار/مايو، إلى إجراء مناقشة مواضيعية في السابع عشر من ذلك الشهر بشأن الأزمات المعقدة واستجابة الأمم المتحدة، وذلك بسبب ما وصفه، متكلماً باسم بلده، بالزيادة الحادة في عدد وكثافة الأزمات المعقدة. وقال مخاطباً أعضاء المجلس، إن تلك الحقيقة فرضت ثمناً سياسياً واقتصادياً وإنسانياً باهظاً مما يتطلب تطوير استجابة متماسكة.

وافتح المناقشة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إيان إيغيلاند فقال إن نجاح الأمم المتحدة في ذلك الخصوص سوف يحدده عدد الأشخاص الذين يتلقون المساعدة والحماية من الأمم المتحدة من خلال عمل سريع وحاسم. وشدد على أن لالتزام المجلس المستمر بمهدي المساعدة والحماية أهمية حيوية. وقال إن المسؤولية الجماعية التي يتحملها الجميع، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها، هي ضمان نتائج مستدامة. ذلك أن حالات الطوارئ المعقدة وعواقبها لا تنطوي فحسب على البعدين العسكري والأمني، بل تضم أبعادا سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية كذلك.

#### التعاون مع المنظمات الإقليمية

دعا بيان رئاسي صدر في ٢٠ تموز/يوليه المنظمات الإقليمية إلى أن تتخذ خطوات لزيادة تعاونها مع الأمم المتحدة بغية بلوغ الحد الأقصى من الكفاءة في عمليات تثبيت الاستقرار. وشجع المجلس أيضا قيام تعاون وتنسيق موسعين فيما بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذاتها، وخاصة عن طريق تبادل المعلومات وتشارك الخبرات وأفضل الممارسات. ورحب البيان بالممارسة المتمثلة في عقد اجتماعات رفيعة المستوى بين الأمين العام ورؤساء المنظمات الإقليمية، كما رحب بما تم التوصل إليه من توافق في الآراء بشأن طرائق منع نشوب الصراعات والتعاون في ذلك المنع وكذلك بمبادئ التعاون في بناء صرح السلام.

وقبل صدور هذا البيان، كان المجلس قد عقد اجتماعا دام اليوم بكامله بشأن هذا الموضوع حضره الأمين العام كوفي أنان الذي أعاد إلى الأذهان ما ذكره في بيانه إلى المجلس في شهر نيسان/أبريل عام ٢٠٠٠. وكان الأمين العام قد حث الأمم المتحدة في ذلك البيان على إقامة شبكات من الآليات الإقليمية والعملية الفعالة والمعززة إحداها للأخرى ومتسمة بالمرونة والاستجابة لوقائع اليوم المعقدة. ومضى قائلا إن الأمم المتحدة في ٢٠ تموز/يوليه من هذا العام تتعاون مع المنظمات الإقليمية في عمليات تثبيت الاستقرار في بلدان عديدة بينها ليريا وكوت ديفوار وبوروندي وكوسوفو وأفغانستان. ثم دعا المجتمع الدولي إلى أن ينظر بإمعان أكبر في مواطن القوة المقارنة لمختلف المنظمات والتحرك نحو إيجاد شراكات استراتيجية لمواجهة تحديات اليوم والغد.

#### حالات حظر الأسلحة

استعرض المجلس في ١٩ كانون الثاني/يناير تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة الذي قدمه إلى المجلس وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح نوبوياسو آبي. وفي أعقاب

ذلك تلا رئيس المجلس بيانا حث فيه المجلس البلدان المصدرة للأسلحة على ممارسة "أقصى درجة" من المسؤولية في معاملات الأسلحة الصغيرة والخفيفة، كما حث على قيام تعاون دولي وإقليمي في النظر في منشأ هذه الأسلحة ومعاملاتها بغية منع تحويلها إلى جماعات إرهابية. وكرر المجلس كذلك دعوته إلى كل الدول الأعضاء لأن تنفذ بفعالية ما فرضه من حالات حظر الأسلحة والعقوبات الأخرى. وحث الدول الأعضاء القادرة على تقديم المساعدة إلى الدول المهمة بتعزيز قدراتها للوفاء بالتزاماتها في هذا الخصوص، على أن تفعل ذلك.

### الإحاطات الإعلامية المقدمة إلى المجلس

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

في ٧ أيار/مايو، أثناء رئاسة باكستان للمجلس، قدم القائم برئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية بلغاريا، سولومون باسي، إحاطة إعلامية رسمية إلى المجلس قال فيها إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا شريك خاص للأمم المتحدة. وأضاف أن المنظمة بوصفها أضخم منظمة أمن في أوروبا، ساعدت في إنهاء الحرب الأهلية في طاجيكستان؛ وهدأت الصراع في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وفي جورجيا؛ ونزعت فتيل الصراع فيما بين الأعراق في عدد من الدول.

وتابع يقول إن منظمته، مع الأمم المتحدة، واصلت أداء دور رئيسي في بناء المجتمع المدني في مرحلة ما بعد الصراع في البوسنة والهرسك وكوسوفو. وكانت، بسبب النهج الفريد والشامل الذي تتبعه إزاء الأمن، وتشديدها على المسائل السياسية - العسكرية، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، الأداة الرئيسية للإنذار المبكر، ومنع نشوب الصراع، وإدارة الأزمات، والتعمير في مرحلة ما بعد الصراع في منطقتها الإقليمية. كما أنها تتبع نهجا عمليا إزاء الإرهاب، بالعمل على مسائل مثل أمن وثائق السفر، والتهديد الذي تشكله القذائف المحمولة على الكتف للطيران المدني، وتحسين طرق وقف تمويل الإرهاب.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

بتاريخ ٢٠ أيار/مايو استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، رود لبرز، الذي أخبر الأعضاء أنه لم يحدث من قبل قط أن سنج العديد من الفرص لإيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين في أجزاء كثيرة من أفريقيا، بما في ذلك إريتريا، وأنغولا، ورواندا، وسيراليون، وليبيريا، وبوروندي. على أنه رغم تحقيق بعض المكاسب، فإن القلق يساوره إزاء عدم كفاية الموارد المخصصة لأفريقيا. وعلى سبيل المثال

فإنه بينما تجهد الأفرقة في نقل عشرات الآلاف من اللاجئين من مناطق الحدود في تشاد، فإن هذه العملية الهادفة إلى حماية الأرواح والأموال المطلوبة للإعداد لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم في نهاية الأمر، تعاني من نقص التمويل. كما أن العمليات في ليبيريا واجهت هي الأخرى حالات نقص.

ووصف توافر التمويل بأنه "مسؤولية مشتركة" لخفض تكرار الصراعات، رغم أن العديد من التحديات ينطوي على ضرورة تقديم دعم قوي لعمليات إحلال السلام على كل المستويات، وكفالة نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، بمن فيهم الجنود الأطفال. أما بخصوص أمن اللاجئين، فقال إنه رغم أن الحكومات المضيفة مسؤولة أساساً عن ضمان الأمن للمناطق التي تضم اللاجئين، تقع على المجتمع الدولي مسؤولية مساعدة الدول التي تفتقر إلى القدرات والموارد للوفاء بهذا الالتزام بأنفسها، وذلك وفق ما أقر به مجلس الأمن في قراره ١٢٩٦ (٢٠٠٠).